جامعة غارداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسير

قسم العلوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس

في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية و بنوك

بعنوان:

دور الزكاة في الاصلاح الاقتصادي

"صندوق الزكاة الجزائري "

من إعداد الطالبتين :

- بن روبة فاطمة الزهرة
- أولاد سعد عتيقة

تحت إشراف الأستاذ:

بهاز الجيلالي

السنة الجامعية : 2014/2013

التشكرات

الحمد و الشكر للّه

الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة و أعاننا

على أداء هذا العمل المتواضع.

تحية شكر و تقدير إلى

المشرف على هذه الرسالة الأستاذ بهاز الجيلالي

على إرشاداته و توجيهاته القيمة

في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود.

كما أخص بالشكر إلى الأخ ب. فيصل

و كل من ساهم في هذا

العمل من قريب أو من بعيد...

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك ..

ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار..

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها

بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .

. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى امي

إلى كل العائلة الصغيرة إخوتي :مراد, عبد الحميد, محمد ,حسين,

ياسين و الصغيرات : سارة ,وصال, لين, رنيم.

إلى العائلة الكبيرة

إلى :الصديقة اولاد سعد عتيقة , الأصدقاء الأعزاء

إلى دفعة المتخرجين في معهد العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسير 2014-2015

فاطمة

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام

على سيدنا محمد أشرف المرسلين والسائرين

على نهجه إلى يوم الدين

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله "أمي الغالية "

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ورسوله "أبي العزيز "

إلى كل أفراد العائلة الصغيرة أخي زهير ، أختي خيرة

،برعومة منال

إلى كل أفراد العائلة الكبيرة أعمامي وأخوالي، عماتي

وخالاتي ، كبيرها وصغيرها

الى الصديقة بن روبة فاطمة

إلى كل الأصدقاء الأعزاء

إلى دفعة المتخرجين في معهد العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير لسنة 2013_2014

عتيقـــــة

الملخص:

إن فكرة صندوق الزكاة الجزائري تعتبر من بين التجارب الحديثة النشأة في المجال التنظيم المؤسساتي للزكاة ، ويهدف من خلال ذلك إلى إحياء العمل التطوعي من أجل تحقيق أسمى معاني التكافل الاجتماعي وبلوغ الأهداف الاقتصادية للزكاة والمساهمة في حل مشاكل البطالة و الفقر ،.....ولكن من أكبر المعوقات التي اعترضته في تحقيق أهدافه هي مشكلة ثقة المزكين بالجهات المسئولة عن عملية جمع وتوزيع الزكاة ، كما أن نقص الإعلام و الإشهار وتضخيمه لبعض التجاوزات شكل عائقا أمامه في تجسيد المصداقية والشفافية التي يسعى لاكتسابها وبالتالي عدم تحقيقه لإرادات معتبرة لحد الآن ولذلك لابد على صندوق الزكاة اليوم التفكير أولا في تعزيز جسور الثقة بينه وبين المتعاملين معه وإتباع مختلف السبل والاستراتيجيات لتحقيق ذلك .

الكلمات المفتاحية : الزكاة ، صندوق الزكاة ، الإصلاح الاقتصادي.

Résumé:

Zakat fonds en Algérie est l'une des expériences récentes dans le domaine de l'organisation institutionnelle de la zakat, et grâce à son bénévolat veut parvenir à une meilleure solidarité sociale et d'atteindre les objectifs économiques de la Zakat comme aidant à résoudra les problèmes de chômage et la pauvreté,...mais un des plus grands obstacles rencontrés dans la réalisation de ses objectifs est le manque de confiance ou responsables de la collecte et la distribution de la zakat ,et plus de sa l'absence de publicité et des médias, et amplifié certains des excès former une barrière en face de lui dans la réalisation de crédibilité et la transparence, qui vise à acquérir et n'a donc pas atteindre ses objectifs. Et doit donc tout d'abord de penser à promouvoir des liens de confiance entre lui et ses rapports avec lui et suivre de différentes manières et stratégies pour atteindre cet objectif.

Mots clé: zakat, zakat fonds , la réforme économique

فهرس

قائمة المحتويات

الإهداء

شكر و عرفان

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول و الأشكال I

مقدمة عامة ..... أ.ب.ج.د

الفصل الأول :
أدبيات حول الزكاة و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

تمهيد 5

المبحث الأول : عموميات حول الزكاة و الإصلاح الاقتصادي..... 6

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الزكاة..... 6

المطلب الثاني : مفاهيم الإصلاح الاقتصادي..... 12

المطلب الثالث :مساهمة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي..... 14

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية..... 21

المطلب الأول: دراسات محلية : الجزائر..... 21

المطلب الثاني: دراسات عربية..... 22

خلاصة الفصل الأول..... 23

الفصل الثاني :
دراسة حالة صندوق الزكاة في الجزائر

تمهيد..... 24

المبحث الأول: مفاهيم حول صندوق الزكاة..... 25

المطلب الأول: مفهوم إنشاء صندوق الزكاة..... 25

المطلب الثاني: ملامح و أهداف صندوق الزكاة في الجزائر..... 26

المطلب الثالث: مهام و فوائد هيئة صندوق الزكاة في الجزائر..... 27

المبحث الثاني: تسير صندوق الزكاة في الجزائر..... 29
المطلب الأول: تنظيم صندوق الزكاة في الجزائر..... 29
المطلب الثاني: طرق جمع و توزيع الزكاة..... 30
المطلب الثالث: استثمار و تقييم حصيلة الزكاة..... 40
خلاصة الفصل..... 53
الخاتمة..... **54**
الملاحق..... 56
قائمة المراجع و المصادر

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 : مقارنة نسبة ما تأكله من الزكاة من الثروة بعدد السنوات....	15
الجدول رقم02: حصيلة الزكاة على مستوى الولايات لعام 1424 هـ بالدينار الجزائري...	46
الجدول رقم 03: توزيع حصيلة زكاة المال لعام 1424هـ.....	47
الجدول رقم 04: حصيلة زكاة الفطر لسنة 1424هـ.....	48
الجدول رقم 05: حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام 1425هـ.....	48
الجدول رقم 06: حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام (1426هـ– 2005 م).....	49
الجدول رقم 07: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2003م.....	50
الجدول رقم08: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2004 م.....	50
الجدول رقم 09: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار سنة 2005 م.....	51

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: اثر الزكاة على الأرصدة النقدية المكتنزة	14
الشكل رقم 0_2 : دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة والعامة	38
الشكل رقم 03 : تأثيرا لزكاة على الاستثمار.....	41

مُقَدِّمَة
عَامَّة

توطئة:

يعتبر موضوع الإصلاح الاقتصادي من أهم المواضيع التي لاقت ضرورة الدراسة والبحث في مختلف الدول، ومن ذلك تبني النظام الرأسمالي الذي وإن نجح في بعض البلدان في تحقيقه، فإنه قد أخفق في تحقيق ذلك في الجزائر الربط بحيث أهمل العلاقة المتكاملة بين الإصلاح الاقتصادي وبين العدالة الاجتماعية ، وبالتالي أصبحنا اليوم في أمس الحاجة إلى توجه اقتصادي ومالي يتماشى مع بيئة مجتمعنا وتقاليده الأصيلة ، عسى أن نجد فيه تخصيصا رشيدا للموارد ويلبي رغبات المجتمع الاقتصادي منها والاجتماعية ، ويكون بصفة عامة نموذج ذو طابع تنموي يأخذ في الحسبان الجانب الاقتصادي مع عدم إهمال الجانب الاجتماعي الذي يشجع ويدعم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع بما يتماشى مع الصالح العام.

هذا التوجه يتمثل في فريضة الزكاة أو ما يسمى بمشروع صندوق الزكاة ، فالزكاة تعتبر إحدى الوسائل التمويلية في يد الدولة لمعالجة مشاكلها الاجتماعية ،فهي تساهم مساهمة فعالة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، إذ لا يجب ترك هذا الركن العظيم بدون تنظيم من طرف الدولة حيث نجد أنه احتل اهتمام كثير من الدول العربية والإسلامية في الفترة الأخيرة من القرن الماضي ، وبالموازاة مع ذلك تم إنشاء العديد من الصناديق والمؤسسات التي تتولى تحصيل الزكاة ، ويقع على أهل العلم والفقه مسؤولية التوعية الشاملة التي يوجب التطبيق الإلزامي لها من قبل الدولة أولا ثم الفرد ، لذا يواجه هذا الطرح العديد من التساؤلات الشرعية والمشاكل العلمية التي تحتاج إلى دراسة وعلاج ، وغرار بقية الدول الإسلامية عرفت الجزائر تجربة العمل الزكوي من خلال إنشاء صندوق الزكاة تحت إشراف معالي وزير الشؤون الدينية والأوقاف وذلك من خلال الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه والاستفادة من تجارب بعض الدول ، ولما كانت مؤسسة الزكاة بهذه الأهمية وجب العمل على ضرورة تنظيمها تنظيما عمليا ، وكذا العمل على تفعيلها سواء تعلق الأمر بتحسين وتطوير هيكلها التنظيمي أو تبيان عملية طرق جمع وتوزيع الزكاة من أجل كسب ثقة المزكي أولا ثم المجتمع وبالتالي توافر مقومات النجاح .

في بحثنا هذا سنحاول إبراز مساهمة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي لنقف عند مفهوم الزكاة و مراحل التي مر بها الإصلاح الاقتصادي في الجزائر مرورا بتجربة الجزائر في صندوق الزكاة و بالتالي نخلص إلى الإشكالية الرئيسية التالية : ما مدى مساهمة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي ؟

و بناءا على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الآتية :

- ما المقصود بالزكاة و ماهية أهدافها ؟
- كيف يمكن للزكاة أن تصلح اقتصاديا؟
- ماهية طرق تسيير صندوق الزكاة في الجزائر؟

- **فرضيات البحث :**

الزكاة فريضة إلاهية و هي تطهير للمال و تنمية له و الضريبة فريضة مالية تقتطعها الدولة.

التدهور الاقتصادي ناتج عن السياسات غير السليمة او السياسات اقتصادية وضعها الغربيون و لا يتحقق الإصلاح الاقتصادي إلا بالسير وفق منهج إسلامي .

يعتبر صندوق الزكاة مشروعا تمويليا ناجحا.

- **دوافع اختيار البحث :**

- ندرة البحوث في جامعتنا.
- يقينا منا أن تطبيق النظام الإسلامي بالوجه الصحيح هو رهان ناجح.
- إبراز أن الزكاة حل إسلامي للمشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.
- الميل الشخصي للبحث في هذا المجال.

- **أهداف البحث :**

- كيف يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي من منظور إسلامي.
- تبيان مدى تأثير الزكاة على الاقتصاد من استهلاك، استثمار ....
- توضيح أن الزكاة مورد رئيسي دائم للنماء الاقتصادي.

- **أهمية البحث :**
  - ضرورة تفعيل صندوق الزكاة الجزائري
  - معرفة أهم النتائج التي حققها صندوق الزكاة الجزائري منذ بداية نشاطه.
  - الدور الكبير الذي يلعبه صندوق الزكاة في دفع عملية الإصلاح.

- **صعوبات البحث:**

قلة المراجع إلى تبث ق هذا المجال وندرة الدراسات الميدانية، و التعقيدات الموجودة في مصالح الشؤون الدينية على:

_ المستوى الوطني فيما إحصائيات السنوات الأخيرة من حصيلة الزكاة.

_ المستوى الولائي في الحصول على معلومات عن الأشخاص المستفيدين من قروض حسنة

- **حدود الدراسة:**

بالنسبة للإطار النظري فقد تم التطرق لمفهوم الزكاة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق دراسة مكتبية قمنا بها معتمدين بدرجة أولى على أحدث المراجع والتي تم التحصيل عليها من مصادر مختلفة.

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فقد شملت التجربة السودانية والتجربة الجزائرية من خلال جمع البيانات حول الهيئتين وإجراء إسقاط على صندوق الزكاة الجزائري.

- **منهجية البحث و تقسيماته :**

من اجل دراسة الإصلاح الاقتصادي و اثر الزكاة عليها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في القسم النظري بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية و منهج دراسة حالة باختيار تجربة صندوق الزكاة في الجزائر و قد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول على النحو التالي :

يتضمن الفصل الأول مبحثين؛ سنتطرق فيه إلى عموميات حول الزكاة و الصلاح الاقتصادي،الدراسات التطبيقية...

الفصل الثاني يضم مبحثين؛ نتطرق فيه إلى دراسة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، تسيير صندوق الزكاة في الجزائر....

أدبيات حول الزكاة و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
الفضل الأول

تمهيد:

تعتبر الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام و لها من الخصائص و الأهداف ما يميزها عن باقي الأنظمة في التشريعات الأخرى و لكون الزكاة عبادة إلهية و منهج سليم لا تشوبه الأخطاء لقول رسول الله ﷺ : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي كتاب الله و سنتي » صدق رسول الله ﷺ.

و للزكاة دور كبير في حياتنا الاجتماعية و الاقتصادية الذي حاولا الإصلاح الاقتصادي على مدى تطوره أن يأتي بهما و قد شمل هذا الإصلاح جل الدول من بينها الجزائر، حيث نصت الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة في مجموع قوانينها و مراسيمها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و الذي تمثل لنا الحكمة من مشروعيته الزكاة التي فرضت منذ 14 قرن خلت.

الإصلاح الاقتصادي هو عملية اقتصادية اجتماعية سياسية حضارية شاملة و مستمرة تهدف إلى التوازن و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك من خلال زيادة معدلات النمو و تطوير مستوى الدخل و الحد من الفقر و القضاء على البطالة و غيرها من التطلعات.

و بعد تأملنا في هذه المقاصد للإصلاح الاقتصادي، نجد أنها المساعي الأساسية التي ترمي إليها الزكاة هذا العامل المشترك بينهما هو ما من شأنه أن تكون الزكاة هي المساهم الأساسي و المكمل الأول لبلوغ مقاصد الإصلاح.

المبحث الأول : عموميات حول الزكاة و الإصلاح الاقتصادي.

للزكاة موارد هامة و مصاريف خاصة تتوقف عليها شروط معينة لوجوبها كما أن للزكاة أهداف سامية و متنوعة و تعطي لها دور هام و أساسي لسيرورة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الزكاة.

- **مفهوم الزكاة :**

- **لغة** : الزَّكاةُ؛ زَكاةُ المال معروفة، وهو تطهيره، والفعل منه زَكَّى يُزَكِّي تَزْكِيةً إذا أَدّى عن ماله زَكاته غيره: الزَّكاة ما أَخرجته من مالك لتطهره به، والزكاة أيضا تعني النماء، ومن هنا الزكاة تعني تنمية المال وتطهيره.
- **اصطلاحا:** الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وفرض من فرائضه تضافرت الدلائل على وجوبها من الكتاب و السنة والإجماع، ووضع الدين الإسلامي مانع الزكاة في خانة العصاة، واللذين لهم عقاب في الدنيا والآخرة.

- **أهداف الزكاة :**

لا شك أن الحكمة من مشروعية فريضة الزكاة هو تحقيق الكثير من الأهداف السامية التي تضم لأفراد المجتمع الجمع بين سعادة الدنيا و الآخرة، فالزكاة تعتبر عبادة مثل أداء الصلاة و من ناحية أخرى تعتبر الزكاة حقا ماليا من أموال الأغنياء يؤخذ منهم و يعطى للفقراء و على ذلك يمكن تلخيص أهداف الزكاة في ثلاث أهداف رئيسية و هي :

1. **أهداف تعبدية** : يترتب على إخراج الزكاة بسبب كونها من العبادات في الإسلام مثل الصلاة و الصوم تحقق الكثير من المزايا لمن يؤديها كما ينبغي أهمها :

✓ طاعة الله سبحانه و تعالى : فإخراج المسلم للزكاة بنفسه و من حر ماله، مع حبه الشديد لهذا المال في مواعيدها و بالمقادير المقررة لمن يستحقها بنفس راضية إيمانا بها و اعتقادا بفرضيتها إنما يمثل صورة من صور الإيمان الصادق و الطاعة لأمر الله، فأداة الزكاة هو امتحان لإيمان الفرد بالله، فالمال من أقوى

المؤثرات على الإنسان في هده الحالة، و مما يشير إلى أهمية المال و تنظيمه في الإسلام أنه ورد ذكره في القرآن الكريم ستا و ثمانين مرة مقترنا بالأولاد و النفس مما يدل على أنه عديل الولد و النفس.

- ✓ علاج للبخل و الشح المتأصل في الإنسان: فمن طبيعة الإنسان التي خلقه اله عليها هي البخل و الشح و الرغبة في الاستئثار بالخيرات و المنافع دون الآخرين و دلك كما في قوله تعالى : ﴿ و أحضرت النفس الشح ﴾[1]. و لذلك قضت حكمة الله تعالى تليف مال هذا المال بإخراج جزء منه طوعيا أو اختيارا للآخرين و لا شك أن إقبال الفرد على هذا العمل بنفس راضية معناه التخلص من رذيلة البخل و الشح و الفلاح في تحرير النفس من ذل العبودية للمال [2].
- ✓ اطمئنان النفس : لا شك أن الزكاة تحقق الطمأنينة و الاستقرار للغني و الفقير على حد السواء فهي بالنسبة للغني نفس مطمئنة بطاعة الإله و التقرب إليه الطمع في مغفرته و رضوانه، و بالنسبة للفقير نفس مطمئنة لا تقلق من الغد لان الله تعالى جعل لها حقا معلوما في أموال الأغنياء فلو أقام المسلمون ركن الزكاة لما وجد فقير بينهم.
- ✓ تطهير المال و التنمية: الزكاة عبادة تهدف إلى تطهير النفس و تزكيتها، و الزكاة كحق معلوم ففي المال المعين تهدف إلى تطهير و نماء هذا المال أيضا، فن ناحية هذا الجزء المقتطع من المال يسمى زكاة لأنه يزكي بقية المال أي يطهره و الزكاة في الظاهر نقص المال بإخراج بعضه فكيف يكون نماءا و زيادة ؟

و الرد على ذلك أن هذا النقص الظاهري وراء زيادة حقيقية في مال المجتمع ككل[3] .

2. **الأهداف الاجتماعية** : يترتب على إخراج الزكاة من مال الأغنياء ورده غلى الفقراء أثارا اجتماعية عظيمة لا يمكن تحقيقها بأي أداة أخرى إلا الزكاة ومن أهم الآثار الاجتماعية ما يلي:

- ✓ التالف و المودة بين أفراد المجتمع : لن تجد مجتمعا متآلفا يتكفل فيه الأغنياء طواعية و بنفس راضية يسد حاجات الفقراء و المحتاجين إلا في المجتمع تخرج فيه الزكاة كما أمر الله بها و شرحها و فصلها رسول الله صلى الله عليه و سلم و الخلاصة أن الزكاة طهارة لنفس الغني من البخل و الشح ز طهارة لنفس الفقير من الغل و الحسد.

[1] – سورة النساء الآية 182.

[2] –كمال خليفة أبو زيد، دراسات نظرية و تطبيقية في محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، ، الإسكندرية،2002،ص 2.

[3] –كمال خليفة أبو زيد، المرجع سبق ذكره، ص3.

- ✓ تنقية المجتمع من الآفات السلوكية : فإخراج الزكاة من الأغنياء للفقراء و المحتاجين تحمي المجتمع و تحصنه من الآفات الخطيرة مثل الفساد و الجرائم و السرقات و مشابه ذلك من أوجه الانحراف و العلاج الفعال هو أداء الزكاة لإشباع الحاجات الأساسية لفقراء مثل الغداء، السكن، الكساء .....
- ✓ توفير أفراد منتجين للمجتمع (محاربة البطالة) : البطالة مشكلة اقتصادية و اجتماعية و إنسانية ذات خطر عظيم لأنها لم تجد العلاج الناجح تفاقم خطرها على الفرد و الأسرة و على المجتمع فوظيفة الزكاة الحقيقية تكمن في تمكين الفقير من اغتناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره و يمكن أن تلعب أموال الزكاة دورا كبيرا في تحويل أفراد المجتمع العاطلين و القادرين على العمل إلى أفراد منتجين و تحويلهم عد حين إلى من أفراد مستحقين إلى دافعين للزكاة.

3. **أهداف اقتصادية** : من أهم الآثار المترتبة على إخراج الزكاة في المجتمع ما يلي :

- ✓ زيادة الاستثمار و الدخل القومي : الزكاة تستحق فيما زاد عن الحاجات الأساسية لصاحب المال أي الأموال التي فوق حد الإشباع لهؤلاء الأغنياء و بالتالي تكون المنفعة الحدية لهذه الموال عند حدها الأدنى إن لم تكن معدومة، و في نفس الوقت يمثل قدر ضئيل من المال أهمية قصوى لدى الفقير المحتاج بشدة إلى هذا المال بمعنى أن المنفعة الحدية للأموال لدى الفقراء تصل إلى حدها الأقصى، و من ناحية أخرى يحث الإسلام الغني على استثمار أمواله حتى يدفع الزكاة من ثمارها.

كما حارب الإسلام اكتناز المال و حجبه عن المجتمع بما يجعله عاطلا و يؤدي الى الركود الاقتصادي و يلاحظ أن الزكاة لا تفرض على المال بمجرد امتلاكه بل ترك له التشريع الحكيم حولا كاملا ليستثمر أمواله و يحقق الأرباح و استفادة المجتمع و سرعة دوران المال يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية في المجتمع .

- ✓ إعادة توزيع الدخل و الثروة : يلاحظ أن اخذ الزكاة من أموال الأغنياء و تحويلها إلى الفقراء و المحتاجين يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل و الثروات في المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع و يحول دون تكديس الأموال في يد عدد محدود من الأفراد.

أما إذا تركزت ملكية المال في يد الأغنياء فقط فسيترتب على ذلك تفاوت في ملكية الدخل تجعل الغني يزداد فقرا فيناصب بعضهم بعضا العداء و يقع بينهم التباغض و التحاسد و هو ما يحاربه و ينهي عنه الإسلام بالترغيب أحيانا و الترهيب أحيانا أخرى[1].

- **شروط وجوب الزكاة:**

الشروط أو الخصائص التي يجب توافرها في الأموال حتى تجب فيها الزكاة و هي :

- شروط الملكية التامة للمال المزكي : معروف أن المال في الأصل هو مال الله فهو منشؤه و خالقه وواهبه ورازقه لبني البشر كما في قوله سبحانه وتعالى : ﴿واتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ و المقصود بشرط الملكية التامة للمال حتى تفرض عليه الزكاة فهو أن يكون المال مملوكا رقبة و يدا في حيازة صاحبه أي يجب أن يكون منفعة عائدة إليه و يتصرف فيه باختياره ولا يتلق به حق لغيره.

- شروط النماء أو القابلية للنماء : يجب أن يكون المال الخاضع للزكاة مالا ناميا بالفعل أو قابلا للنماء. و من أمثلة الأموال النامية بالفعل الأنعام، الزرع و الثمار، عروض التجارة أما الأموال القابلة للنماء فمن أمثلتها النقود لأنها وسيلة للتبادل و مقبولة قبولا عاما و بالتالي يمكن نماؤها (زيادتها) أما الأموال غير النامية أو غير قابلة للنماء مثل السيارات و دور السكن و الأثاث و الملابس.

- شروط بلوغ النصاب : يعرف النصاب شرعا على انه القدر المعين الذي يجب أن يبلغه المال حتى تفرض عليه الزكاة فيجب أن يكون نصاي الزكاة فائضا على الحاجات الأساسية التي تدفع الهلاك عن الناس مثل الطعام و المسكن و الانتقالات و الرعاية الصحية و ما شابه ذلك.

- شرط حولان الحول : أي مرور عاما هجريا كاملا أو اثنتي عشر شهرا قمريا على الملكية التامة للمال النامي أو القابل للنماء و الذي بلغ النصاب حتى تفرض عليه فريضة الزكاة و لا يسري شرط حولان الحول على الأموال التي تخرج من الأرض حيث تجب الزكاة على كل ما يخرج منها و لا يشترط فيها الحول لأن النماء

[1]- كمال خليفة أبو زيد، المرجع سبق ذكره، ص21.

يتحقق بمجرد استخراج المال فعلى سبيل المثال يتحقق النماء في الزرع و الثمار بمجرد حصاد الزرع و جني الثمار، و لذلك لا يشترط حولان الحول.[1]

- **موارد الزكاة و مصارفها:**

❖ **موارد الزكاة** : اتفق فقهاء المسلمون على وجوب الزكاة في الأموال التالية :

صنفان من المعدن الذهب و الفضة اللتان ليستا بحلي و ثلاثة أصناف من الحيوان الإبل و الغنم و البقر و صنفان من الحبوب الحنطة و الشعير و صنفان من الثمار التمر و الزبيب.

1- **الذهب و الفضة** : زكاة الذهب و الفضة تستحق على رأس المال غير المستثمر و تجب هذه الزكاة بالإجماع في الذهب و الفضة إذ بلغ عشري دينار كما تجب في مائتي درهم لقوله عليه السلام في كتاب الصدقة إلى معاذ « خذ من كل مائتي دراهم و من كل عشري مثقالا من ذهب نصف مقال » و لكن يجب أن نوضح أن الأوراق البنكية أصبحت هي العملة الرسمية بدلا من الذهب و الفضة و عليه فإنها تجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب مقدرا بالذهب.

2- **زكاة النعم** : هي زكاة على إيرادات الثروة الحيوانية و هي ثلاث أصناف و نصاب كل منها مايلي :

- نصاب الإبل : إذا بلغت الإبل خمسا و جب فيها الزكاة.
- نصاب البقر : أنه إذا بلغ البقر ثلاثين بقرة و جبت الزكاة.
- نصاب الغنم : أجمع فقهاء المسلمين أنه إذا بلغ فيها أربعين وجبت الزكاة.

3- **زكاة الحبوب و الثمار** : عبارة عن فريضة على دخل الاستغلال الزراعي سبق بها تشريعنا الإسلامي التشريع الوضعي في القرن العشرين و قد أجمع الفقهاء في وجوبها في أربعة أصناف الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب و تجب إذا بلغ النصاب خمسة أوسق و الوسق ستون صاعا.

[1] – كمال خليفة أبو زيد، المرجع السابق، ص 70 .

4- **زكاة عروض التجارة** : عروض التجارة جمع عرض و هو ما ليس بنقد (ذهب و فضة) فالزكاة واجبة في هذه العروض أيا كان نوعها، و تجب قيمة هذه العروض لا في عينها و تضم عند التقويم بعضها إلى بعض، كما يضم الربح المحقق في الحول هذه العروض إلى أصل المال.

5- **زكاة الركاز و المعادن** : الركاز هو مال دفن غي الجاهلية ووجد في أرض لم يجر عليها في الإسلام ملك و هم المعدن الذي يوجد بغير عمل، فغلى واجده أن يخرج منه الخمس فريضة ليست مال المسلمين، أما المعادن فلا زكاة فيما استخرج منها سوى الذهب و الفضة ففيهما بعد الطحن و التخليص ربع العشر .

6- **زكاة الفطر** : و هي تلزم الرجل أن يخرجها عن نفسه و عن من ألزمه الشرع نفقتهم مثل الزوجة و الأولاد و الخدم و كل من يعوله من أقارب و هي واجبة على الأغنياء و الفقراء.[1]

❖ **مصارف الزكاة** :

حدد الله جل شأنه مصارف الزكاة في قوله تعالى ﴿ إنما الصدقات لفقراء و المساكين والعاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله و الله عليم حكيم ﴾[2] خمسة منها تجمع خاصة الحاجة و هم الفقراء، المساكين، في الرقاب، الغارمين، ابن السبيل، و ثلاثة منها تجمعها خاصة المصلحة العامة و هم العاملون عليها، المؤلفة قلوبهم، في سبيل الله، و لذا فقد كان الإسلام أول تشريع في الدنيا يخصص ميزانية منفصلة للتكافل الاجتماعي هي ميزانية الزكاة فهي التي تحدد هذه المصارف كالتالي :

- **الفقراء** : اختلف الفقهاء في تعريفهم للفقير فقيل هو الذي لا يملك نصاب الزكاة و قيل ما لا يملك حد الكفاية.

- **المساكين** : هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال، فالمسكين هو الذي لا يجد غنى يغنيه، و لا يفطن له فيتصدق عليه، و لا يقوم فيسأل الناس.

[1] – عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، دار الإشعاع للطباعة و النشر، ط2 1997 مصر، ص 70 .

[2] – سورة التوبة، الآية رقم 60.

- **العاملون عليها** : هم كل من عينهم الوالي أو الحاكم ليقوم بالنيابة عنه في جمع و تخزين و حراسة و توزيع الزكاة.
- **المؤلفة قلوبهم** : هم قوم دخلوا في الإسلام حديثا و قد انقطعوا عن أسرهم فيعطون مال الزكاة.
- **في الرقاب** : هم العبيد الأرقاء يشترون بقدر من المال ما مالكيهم لتسترد حريتهم.
- **الغارمون** : هم المدينون الذين لزمتهم ديون و عجزوا عن سدادها و لم يكن دينهم إسرافا أو إتلافا.
- **في سبيل الله** : هو مصرف عام تحدده الظروف و منه تجهيز المجاهدين و تعليم العاجزين و سائر ما يحقق المصلحة العامة للجماعة.
- **ابن السبيل** : هو الذي يكون غريبا في ارض ليس له فيها مال حتى و لو كان غنيا ببلده فيعطى ما يكفيه من مئونة.[1]

المطلب الثاني : مفاهيم الإصلاح الاقتصادي .

إن مفاهيم الإصلاح الاقتصادي متعددة و متطورة وفقا للرؤى الاقتصادية و السياسية و المتبنية له. فصندوق النقد و البنك الوليان يقصرانه على تعديل مسارات الاقتصاد الوطني لتستجيب للتطورات في الاقتصاد الدولي، أي أن تتكيف الدولة مع التغيرات و الصدمات الداخلية و الخارجية من خلال حزمة من الإجراءات أهمها خفض سعر الصرف العملة الوطنية و تقليص دور القطاع العام و تبني الخصخصة، تحرير التجارة، إلغاء الحماية عن السلع و المنتجات الوطنية، إلغاء الدعم للسلع الأساسية، معالجة التشوهات السعرية لصالح إطلاق الأسعار، الإصلاح الضريبي، دعم قطاع الخاص و تمكينه من قيادة مسيرة للاقتصاد الوطني و تعزيز حقوق الملكية، تشجيع الاستثمار الأجنبي و فتح الأبواب أمامهم[2].

[1] – عبد الله جار الله، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1982،م، 37-49.

[2] – أسعد السعدون، الإصلاح الاقتصادي مفاهيم و متطلبات، انطلاقا من الموقع الالكتروني التالي: http//www.asharqiafourm.com

كما يقصد به تنفيذ برنامج شامل يهدف إلى تأكيد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على قوى السوق و تشجيع المبادرات الخاصة و تحرير السياسات الاقتصادية و الإدارية و التنظيمية و تحسين ميزان المدفوعات و العمل على إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة عن طريق إدخال العديد من الإصلاحات على الهيكل الاقتصادي.

بعد السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي و العشرون حصلت تحسينات على مفهوم الإصلاح الاقتصادي الذي كان محوره تكريس عمل آلية السوق و الاستجابة لمتطلبات العولمة حث أصبح محوره توفير متطلبات الحكم الرشيد و المساءلة و الشفافية و الديمقراطية ثم التركيز على متطلبات التنمية المستدامة للأجيال الحالية و المستقبلية و الحفاظ على البيئة،و أصبح ينظر له على انه ليس تطبيق لسياسات أو لخطط فوقية مفروضة أو مرسومة بصورة مسبقة بقدر تشريعات و شروط و نظم الأعمال، و إدارة التحولات ايجابية بالعمل المتواصل اعتمادا على مؤسسات المجتمع ووفقا للحاجات الوطنية الملحة، و التفاعل و التأقلم مع التطورات و المستجدات الإقليمية و العالمية، و التعاون مع المؤسسات الدولية و التطبيق الواعي للقرارات و العراف و الاتفاقيات الدولية.

و من هذا كله يمكن القول إن الإصلاح الاقتصادي هو عملية اقتصادية، اجتماعية، سياسية، حضارية شاملة و مستمرة يستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و إعادة صياغتها من جديد بحيث يؤدي ذلك لظهور أفكار و قيم و ممارسات و علاقات اقتصادية و اجتماعية جديدة، ينجم عنها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي و تطوير مستوى المعيشة للمواطنين و القضاء على البطالة، و تحسين توزيع الدخل و الحد من الفقر وصولا إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي[1].

[1] – أسعد السعدون، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثالث :مساهمة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي

- **الدور الاستثماري للزكاة:**

يعرف الاستثمار على انه الزيادة في رأس المال بجميع أنواعه أي سواء كانت هذه الزيادة في رأي المال ثابت أو رأس المال المتداول، أو رأس المال السائل فالزكاة تعاقب الثروات و المدخرات و وسائل الإنتاج المعطلة مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و بذلك يكون الحافز على الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي أقوى منه في اقتصاد غير إسلامي بسبب فريضة الزكاة[1].

❖ **دور الزكاة في زيادة الإنتاجية للاقتصاد:**

فالزكاة المفروضة من شأنها أن تحفز رأس المال للبحث عن المجالات استثمارية مجزية، و إلا تعرض الرصيد النقدي للتناقض المستمر و الفناء مع الزمن.

الشكل رقم (1): اثر الزكاة على الأرصدة النقدية المكتنزة

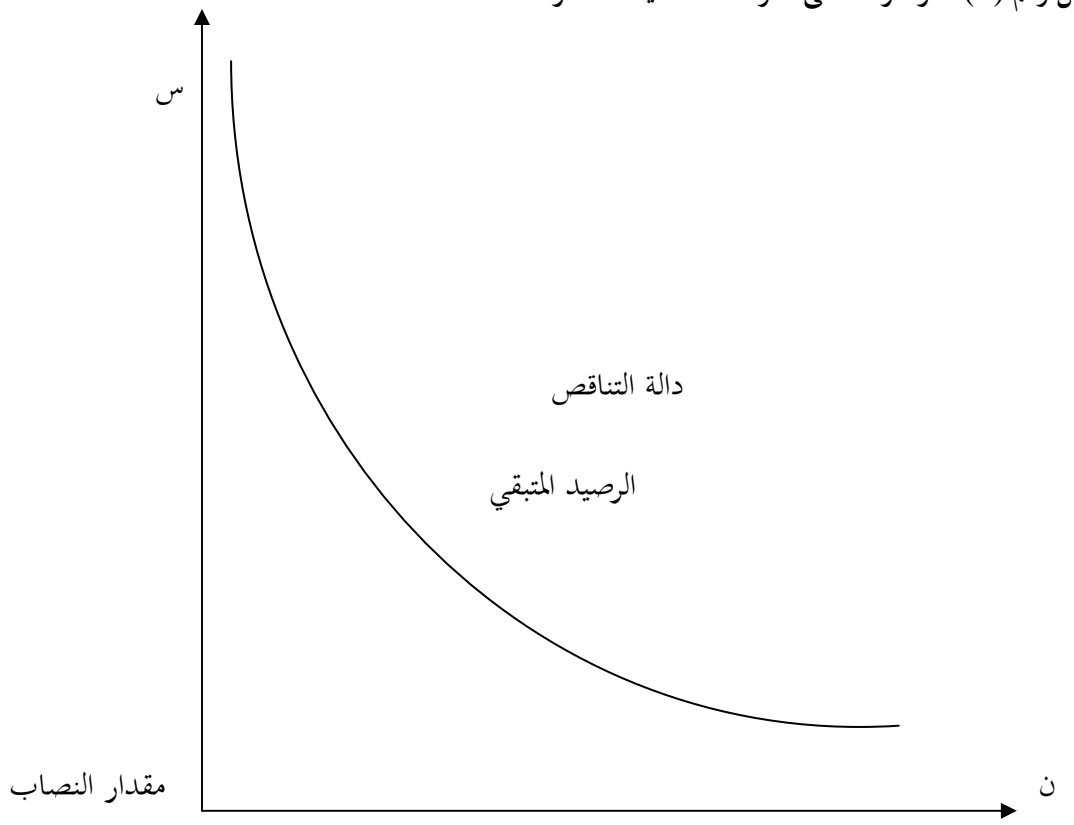

المصدر: العياشي زرارقة، دور الاقتصادي و إمكانية بعث مؤسستها.

[1] – محمد مختار متولي، بحث بعنوان: التوازن العام و السياسات الاقتصادية الكلية في سلسلة الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد الله العزيز مركز الإسلامي المجلد الأول، العدد الأول، 1983، ص08.

حيث أن الرصيد النقدي في نهاية السنة : س (أ–ع).

س: رأس المال أو الرصيد المتبقي.

ع: معدل الزكاة.

ن: عدد السنوات.

و تبين الدالة الطريقة التنازلية التي يتناقص بموجبها رأس المال مع الزمن كما يبين الدكتور منذر قحف[1]، بان الذي يملك أي ثروة تفوق النصاب يعرض نفسه لفقدان ربع ثروته في مدة لا تزيد عن 12 سنة، و يمكن حساب هذا على الشكل الآتي :

القيمة الحالية في نهاية كل سنة = مقدار الثروة (أ–ز)xن.

و حيث معدل الزكاة = 2.5 ٪ و ن = عدد السنوات المنقصة منذ توفير النصاب و من هذه المعادلة نجد:

ن= لغ (القيمة الحالية ÷ مقدار الثروة)/ لغ(0.975).

و بذلك يمكن استخراج المعلومات التالية :

جدول رقم 1 : مقارنة نسبة ما تأكله من الزكاة من الثروة بعدد السنوات.

نسبة ما تأكله الزكاة من الثروة	عدد السنوات
٪ 10	اقل من 5 سنوات
٪ 25	اقل من 12 سنة
٪ 50	اقل من 28 سنة
٪ 75	اقل من 55 سنة
٪ 100	اقل من 100 سنة

المصدر: منذر قحف، اقتصاديات الزكاة، جدة المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية، 1995م ص : 137–139.

[1] – منذر قحف، اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب لبنك الإسلامي للتنمية ،جدة، 1995، ص 137–139.

هذا ما يدفع الأفراد إلى استثمار أموالهم لكي لا تأكلها الزكاة، و حتى يستطيع المكلف أن يدفع الزكاة من ربح الاستثمار و التنمية، من أن يدفعها من رأس المال نفسه فان هذا يساعد في مجال التنمية الاقتصادية على زيادة سرعة دوران رأس المال.

فالغاية من الاستثمار هو تحقيق ربح من توظيف المال في نشاط منتج و تحقيق الربح أو الربح المتوقع يتوقف على العلاقة بين الإيرادات و النفقات المتوقعة نتيجة تنفيذ القرار الاستثماري أو هو المقارنة بين الكفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة كما هو في الفكر الكتري.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فان سعر الفائدة لا وجود له، بينما تعتبر الزكاة نفقة مفروضة على رأس المال النامي، و على ذلك فان أصحاب الثروات في الأحوال العامة سوف يتخذون قرارات الاستثمار طالما أن الربح المتوقع يضمن المحافظة على حجم الثروة بعد إخراج الزكاة، أي أنهم يستمرون في الاستثمار طالما كان المعدل الحدي للربح 2.5 ٪، و هو اقل سعر للزكاة المقررة سنويا على الأموال فعلا الو تقديرا بل إنهم سوف يستمرون في الاستثمار حتى لو كلن المعدل الحدي المتوقع للربح اقل من نسبة الزكاة المقررة على الأموال القابلة للنماء (2.5٪) و طالما كان هذا المعدل اكبر من الصفر و يرجع ذلك للاختيار الممكن أمام المستثمرين في تلك الحالة و هو بين استثمار أموالهم أو اكتنازها، و نظرا لأن الاكتناز اختيار غير مفيد فما عليهم إلا أن يستمروا في الاستثمار[1].

فالزكاة صيانة المال من الانتقاص و حافز على النماء و توظيفا له في الاستثمار و الاتجار[2]، و للزكاة دور تحسين التوقعات الخاصة بالإرادات المستقبلية مما يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال و من ثم يرفع الكفاية الحدية لرأس المال و زيادة على ما سبق نجد بان الزكاة تلعب دورا في الحث على الاستثمار سواء من الناحية الجباية أو من ناحية المصارف.

فالزكاة من ناحية الجنائية تأخذ من الأموال المعطلة أما المستثمرة تتطلب فيها جهدا كبيرا فهي تتمتع بأقل نسبة للزكاة مقارنة مع الأموال المستثمرة كما أن إنفاق أموال الزكاة على مصارفها يؤدي إلى الحث على الاستثمار و هذا من خلال تحسين مستوى معيشة الفقراء و المساكين و في ذلك تشجيع للاستثمارات في العصر البشري.

[1] – منذر قحف، مرجع سبق ذكره، ص 112-114.

[2] – غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية،2006، ص 273.

كما إنا لإنفاق على الغارمين يؤدي إلى دعم الائتمان لان المقترض سوف يطمئن إلى انه إذا عجز عن سداد دينه فان المجتمع سوف يؤدي عنه دينه و بذلك يتجنب الإفلاس[1].

و يتضح من هذا كله بان فريضة الزكاة تؤدي إلى الحث على الاستثمار و بالتالي تساهم في زيادة الاستثمارات الجديدة فالزكاة تعتبر باعثا حقيقيا على استثمار الثروات المجمدة فهي أي الزكاة تتجه مباشرة لخلق طاقات إنتاجية بشرية جديدة موجهة لتحرير رأس المال من الحاجة التي تشل من قدراته الإنتاجية فهي هذا العمل الأثر على عنصر رأس المال بزيادة الإنفاق الاستثماري عن طريق زيادة القدرة الاستثمارية.

❖ أثر الزكاة على عنصر رأس المال في المجتمع.

لقد ركز علماء التنمية الاقتصادية على هذا العنصر لأهميته البالغة في تأثير على التنمية فهي تتمثل في زيادة الإنفاق الاستثماري، و لها آثار متعددة في دفع عجلت التنمية بالإضافة إلى كونها عنصرا إنتاجيا لأنه يعمل على زيادة الإنتاج بزيادته كما يعمل على رفع كفاءة إنتاجية العناصر الأخرى من عمل و موارد طبيعية متاحة في المجتمع و إجمالا فان اثر عنصر رأس المال تنمية المجتمع يعتمد على عاملين رئيسيين هما [2]:

1- أثر الزكاة في القدرة الاستثمارية :

تتوقف القدرة الاستثمارية على مدى توفر الإمكانات الاستثمارية في المجتمع كميا و نوعيا.

1-1- الناحية الكمية :

تتوقف لقدرة الاستثمارية على مدى حجم الإفصاح في المجتمع سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص " الادخار الخاص للأفراد و المؤسسة " أو على مستوى الحكومات " الادخار العام " و كذلك يتوقف على مدى تعبئة الموارد الاقتصادية المعطلة نحو العملية الإنتاجية فبالنسبة لأثر الزكاة على مستوى الادخار الخاص و تعبئة الموارد المعطلة في المجتمع فان لها دورا ايجابيا في هذا الإطار[3].

---

[1] – فؤاد عبدالله عمر، حول التطبيق معاصر لفريضة الزكاة، دار السلاسل ، ط1 1984، الكويت .

[2] – عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة و تنمية المجتمع بحث مقدم في مدونة الدولة المالية ، المعهد الإسلامي للبحوث، ، جدة ،افريل 1986، ص 267.

[3] – عبد الله طاهر المرجع السابق، ص 267.

أما بالنسبة لأثار الزكاة على المستوى الادخار العام، فانه يمكن النظر في ذلك في ظل افتراض مجتمع يقوم بمسؤولية كاملة في جمع الزكاة و توزيعها فان لحصيلة الزكاة دور هام في زيادة ذلك الادخار العام، فبالنظر أي مجالات التي تتعلق فيها الحكومة المعاصرة جزءا لا يستهان به من الإنفاق العام و بعض من مجالات مصارف الزكاة مثل : (نفقات لإعانات اجتماعية) المقدمة لكبار السن و العجزة و إعانة البطالة الإجبارية و إعانة طلبة العلم ....، إلى غير ذلك تعتبر جميعها من ضمن ما يسمى بالإنفاق العام الاستهلاكي فلو أن الحكومات الإسلامية جمعت الزكاة و استخدمت جزء من حصيلتها لتغطية تلك المجالات، ليتم بذلك تحرير جزء هام من الإيرادات العامة يمكن استخدامها في مجال الإنفاق الاستثماري[1].

1-2- الناحية النوعية :

يقصد بها توجيه الاستثمار نحو المجالات الأكثر حيوية و التي يجب أن توليها الدولة أهمية أكبر من غيرها حيث ترتيب أولويات الإنتاج من المنظور الإسلامي و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- الهدف الأساسي للزكاة هو ضمان حد الكفاية، و توفير المواد الاستهلاكية الضرورية و هذا يشكل طلبا متجددا على هذه السلعة مما يعين على توجيه جزء من حصيلة الزكاة لمشروعات الإنتاجية لا بد أن يحقق ذلك الهدف أي يجب أن تنصب هذه المشروعات الإنتاجية في مجال السلع الأساسية.
- كما أن لطبيعة مستحقي الزكاة اثر في اختيار و طبيعة و نوع المشروعات الإنتاجية الممولة من حصيلة الزكاة، حيث أن هناك بعض أنواع الأنشطة الإنتاجية قد تناسب طبيعة الفقراء و المحتاجين مستحقين لها أكثر من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، مما يجعلهم قادرين على الكسب من خلالها بطريقة أكثر من غيرها، و من المحتمل جدا إن هؤلاء الذين كانوا فقراء في الماضي هم الآن يملكون مصادر دخل تكفيهم و من المحتمل جدا أن يكونوا من دافعي الزكاة في العام المقبل و هذا ما يزيد حتما من وعاء الزكاة و يترتب على ذلك زيادة فاعليتها و مساهمتها المستمرة لتحقيق التنمية.

[1] شوقي أحمد الدنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة ،1979،ص 281.

2- أثر الزكاة على زيادة الحوافز الاستثمارية:

إن الرغبة في الاستثمار هي العمل الرئيسي الثاني الذي يؤثر على زيادة عنصر رأس المال في المجتمع، الزكاة تعمر على زيادة الرغبة في الاستثمار من عدة نواحي سواء من خلال زيادة حجم الأرباح في النشاط الاقتصادي بزيادة الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي. و هذه الرغبة تعني ميل أصحاب الأعمال من المستثمرين إلى اتخاذ قرار الاستثمار الذي يتأثر إيجابا بوجود عوامل تزيد من حوافز الاستثمار و هي :

- زيادة معادلة الربح نتيجة ارتفاع الطلب الكلي.
- انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات المزمع إقامتها.
- توفير الأجواء الاجتماعية و السياسية المساعدة على إقامة المشروعات الاستثمارية و سنتناول فينل يلي : دور الزكاة في توفير هذه العوامل.

2-1- تحقيق الاستثمار عن طريق زيادة معدلات الربح :

إن معدلات ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي و هذا يتأثر مباشرة بمستوى الطلب الكلي غلى السلع و الخدمات، و من المعروف أن الزكاة يأخذها جزئين : دخول الأغنياء و رها الفقراء أي بالضرورة زيادة الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع لان للميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء منخفض و على عكس ذلك بالنسبة لفئة المستحقين يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع للغاية، و بالتالي فان ما تم إعطائه لهم من حصيلة الزكاة سوف يوجه لاستكمال ذلك النقص فيزداد الإنفاق الاستهلاكي الذي يدفع إلى زيادة الطلب الكلي الذي يحفز أصحاب الأموال على استثمار أموالهم لتغطية النقص الحاصل في العرض الكلي مما يزيد في مبيعاتهم و أرباحهم.

2-2- تحفيز الاستثمار عن طريق العمل على تخفيض درجة المخاطرة في الاستثمارات المزمع إقامتها :

كما تعمل الزكاة في التقليل من درجة المخاطرة في الاستثمارات المزمع تنفيذها فالمستثمرون يحققون خسائر كبيرة في مشروعاتهم بحيث يصبحون من الغارمين من حصيلة الزكاة التي تعوضهم في حال وقوع مثل هذه الخسائر، و على ذلك فتن الزكاة تعد نوعا من التامين ضد المخاطر التجارية و الاستثمارية، فتقلل من الخسائر الرأسمالية في المشروعات الاستثمارية و هذا له اثر كبير على رفع الطاقة الإنتاجية و زيادة المنتوج كما أن الزكاة

تساهم في نمو العلاقات الائتمانية بين المتعاملين الاقتصاديين و التجاريين لأن الدائن سوف يضمن تحصيل مبلغ القرض[1].

2-3- توافر المتطلبات الاجتماعية و السياسية لتنمية المجتمع :

إن ما يقلل من درجة المخاطرة في الاستثمارات هو مدى توفر المتطلبات الاجتماعية و السياسية لتنمية المجتمع فان وجود الاستقرار الاجتماعي و سيادة القانون و إخلاص القيادة السياسية و تنمية المجتمع تعتبر عوامل هامة عند اتخاذ القرار الاستثماري، للزكاة دور فعال مباشرة في تحقيق هذه المتطلبات.

❖ **أثر الزكاة على نسبة الاستثمار.**

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تحدد القدرة على الاستثمار و هذا من خلال تأثير حصيلة الزكاة على توزيع الاستثمارات بين مختلف الأنشطة فمن أهم أهداف الزكاة هو ضمان حد الكفاية و إصابة قوامه العيش للمستحقين هذا من خلال توجيه جزء من حصيلة الزكاة في المشروعات الإنتاجية التي يجب أن تنصب في مجال إنتاج الحجات الأساسية* ، و خاصة الإنتاج المادي المتمثل في المجال الزراعي الصناعي و يجب أن يكون تمويل هذه المشاريع في إنتاج الحاجات الأساسية و من جانب آخر يمكن لطبيعة مستحقين للزكاة أثر في اختيار في طبيعة و نوع المشروعات الممولة من حصيلة الزكاة، حيث أن هناك بعض الأنواع من الأنشطة الإنتاجية قد تناسب طبيعة الفقراء الذين يعانون من العجز الدائم و لا تفيد البعض الآخر.

كما يمكن أن تتأثر نوعية الاستثمار أيضا باختيار أسلوب الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية، و تأثر الزكاة في هذا الجانب حيث ترتكز على الإنسان ذاته و ذلك بإزالة أسباب الضعف و الحاجة و هنا يجب أن تستخدم أساليب الإنتاج التي تضمن تشغيل أكبر قدر ممكن من العنصر الأساسي حيث توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل لكل فقير قادر على الكسب و بالتالي استخدام أسلوب إنتاجي كثيف العمل[2].

---

[1] – عبد الله طاهر، مرجع سبق ذكره ص 272.

* وهي التي تحفظ للشخص خمس أمور أساسية و هي : الدين، النفس، العقل، النسل، المال.

[2] – عبد الله طاهر، مرجع سبق ذكره ص 70.

المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية.

المطلب الأول: دراسات محلية : الجزائر.

صندوق الزكاة و دوره في الإصلاح الاقتصادي: تناول هذا الموضوع بعض العناصر حيث أنه جاء مبينا دور الزكاة في الإصلاح الاقتصادي و اعتبر أن فكرة صندوق الزكاة الجزائري تعتبر من بين التجاري الحديثة النشأة في مجال التنظيم المؤسساتي للزكاة و يهدف من خلال ذلك إلى إحياء العمل التطوعي من اجل تحقيق أسمى معاني التكافل الاجتماعي و بلوغ الأهداف الاقتصادية للزكاة و المساهمة في حل مشاكل البطالة و الفقر ... و لكن من أكبر المعوقات التي اعترضنه في تحقيق أهدافه هي مشكلة ثقة المزكين بالجهات المسئولة عن عملية جمع و توزيع الزكاة، كما أن نقص الإعلام و الإشهار و تضخيمه لبعض التجاوزات شكل عائقا أمامه في تجسيد المصداقية و الشفافية التي يسعى لاكتسابها و بالتالي عدم تحقيقه لإرادات معتبرة لحد الآن و قد تناول هذا البحث أهم المحاور[1]:

المحور الأول: صندوق الزكاة الجزائري.

المحور الثاني: دور صندوق الزكاة في الإصلاح الاقتصادي.

المحور الثالث: رقمنة و تقييم صندوق الزكاة.

لقد توصل إلى بعض النتائج؛ تبين أن صندوق الزكاة الجزائري الدور الفعال الذي يلعبه في مجال الإصلاح الاقتصادي و ذلك من خلال القضاء على أكبر معوقات الإصلاح الاقتصادي كمشكلة البطالة و الفقر و لكن حتى و إن استطاع اليوم المساهمة في عملية الإصلاح الاقتصادي إلا أن مازال أمامه عقبات و معضلات و لعل أهمها أثر عنصر الثقة.

و من أهم التوصيات:

- نشر الوعي الديني و الثقافي في أوساط المجتمع و حثهم على ضرورة تفعيل دور صندوق الزكاة، فإيتاء الزكاة شعيرة يبتغي بها المسلم وجه الله لتنفق في مصارفها المشروعة.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض مؤسسات الزكاة الأخرى من بينها الزكاة الكويتي و السوداني.
- إشراك واسع للمجتمع المدني و التواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف لوسائل لتعزيز الثقة.
- محاولة توسيع عملية المنح القروض الحسنة، و العمل علة إنشاء صندوق مستقل خاص بالقرض الحسن.

[1] - المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويلي الإسلامي غير الربحي،الزكاة والوقف، تحقيق التنمية المستدامة، جامعة البليدة يومي 20-21 ماي 2013.

المطلب الثاني: دراسات عربية .

دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي؛ تناول هذا الموضوع بعض الأفكار النظرية حيث انه جاء مبينا دور الزكاة بالسودان الذي يطبق هذه الفريضة من خلال مؤسسة لها استقلاليتها و شخصيتها الاعتبارية تعرف بديوان الزكاة، و قد تناول هذا البحث أهم المحاور و المتمثلة في :

المحور الأول: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة.

المحور الثاني: علاقة الزكاة بالعدل الاجتماعي.

المحور الثالث: تجربة الديوان الزكاة ف السودان في تحقيق العدل الاجتماعي.

حيث أننا نلاحظ في هذا البحث انه اعتبر الزكاة أداة أساسية في النظام الإسلامي حيث أنها تلعب دورا هاما في عدد من المجالات لتحقيق الإصلاح الاقتصادي[1].

و لقد توصل البحث إلى عدد من النتائج: منها حرص الإسلام على استقلالية ميزانية الزكاة حماية لمستحقيها، تطبيق ديوان الزكاة في السودان لمبدأ المفاضلة بين المصارف تماشيا مع المصلحة الشرعية، ضعف نسبة جباية الزكاة للناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى وجود أموال خاضعة للزكاة و لم تصل إليها الأجهزة الإدارية، تمركز تمويل محفظة الأمان بعواصم الولايات و عدم انتشاره بالريف.

أما أهم التوصيات:

فلقد اشتملت على ضرورة مضاعفة ديوان الزكاة لمجهوداته للوصول إلى الأوعية الزكوية التي لم يصل إليها لتضيق الفجوة فيما بين حصيلة الزكاة و عدد الفقراء و المساكين غير المستفيدين، تحديد دور اللجان القاعدية للزكاة و تفعيلها في الجباية و الصرف، إيجاد آلية يستطيع من خلالها ديوان الزكاة تحصيل زكاة المال المستفاد من البائع مباشرة، ضرورة تبني ديوان الزكاة لمشروع محفظة تشارك فيه مؤسسات الدولة و الجهات الخيرية المختلفة التي تعمل في مجال المكافحة و ضرورة انتشار التمويل عبر محفظة الأمان في الريف و عدم تمركزه داخل عواصم الولايات.

[1] – طيب لحيلح، دور مشروع الأسر في مكافحة الفقر، دراسة تطبيقية على معتمدية غرب كردفان، جامعة السودان، 2006.

خلاصة :

من خلال ما تطرقنا إليه فيما سبق حول الزكاة و الإصلاح الاقتصادي نرى أن :

- للزكاة كتشريع إلاهي أصناف خاصة و مصارف محددة.
- تطور الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لم يحقق أهدافه المنشودة و الموجودة رغم تغيير التوجهات السياسية و الأنظمة المتعاقبة على مر خمسة عقود مضت.
- من خلال إحاطتنا بالزكاة لنا أن نقول أن لها من الأهداف و الخصائص ما يساهم في الإصلاح الاقتصادي و بلوغ مرامه و هو ما سيتم دراسته في الفصل الثاني.
- الزكاة محفز لرأس المال في المجالات الاستثمارية وزيادة الإنفاق الاستثماري.
- تؤثر الزكاة على النشاط الاقتصادي وصولا إلى التنمية الشاملة.

دراسة حالة صندوق الزكاة في الجزائر
الفصل الثاني

تمهيد:

الجزائر كأي دولة مسلمة تعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية و التي من بينها الزكاة التي استحدثت لهاما أطلق عليه صندوق الزكاة لتسهيل جمع هذه الأموال من المزكين لاستغلالها جيدا في استثمارات ناجحة و كذا للمساهمة في الرعاية الجيدة لمواطنيها من خلال دفع هذه الأموال لمستحقيها لسد حاجاتهم من جهة و دعمهم ماديا تحت شعار " لا نعطيه ليبقى محتاجا إنما ليصبح مزكيا " فهي تساعدهم على خلق مناصب شغل لهم و تقضي على الحاجة لديهم و بالتالي تساهم في تفعيل دور الزكاة في الإصلاح الاقتصادي.

و قد تطرقنا في هذا الفصل لدراسة حالة بصندوق الزكاة بالجزائر من خلال جملة من النقاط هي:

عموميات حول صندوق الزكاة في الجزائر، سير صندوق الزكاة، جمع و توزيع أموال صندوق الزكاة.

المبحث الأول: مفاهيم حول صندوق الزكاة.

وضع المنهج الإسلامي أمامنا حلا للمشاكل الاقتصادية المتمثل في صندوق الزكاة الذي أصبح يعتمد عليه في العديد من الدول الإسلامية منها الجزائر .

المطلب الأول: مفهوم إنشاء صندوق الزكاة.

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة جمعا و صرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية و القوانين السارية بها تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد[1].

ثانيا: مرجعية صندوق الزكاة للمرجعية التالية:

1- المرجعية الشرعية:

قال الله عز و جل :﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم و تزكيهم بها ﴾[2].

و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : « بني الإسلام على خمس الشهادة أن لا الله إلا الله و أن محمد رسول الله و إقام الصلاة و أتوا الزكاة و صوم رمضان و حج البيت لمن استطاع إليه سبيل» متفق عليه. إجماع الأئمة خلفا عن سلف و جيلا إثر جيل على أن الزكاة فريضة دينية.

2- المرجعية القانونية:

تعتبر عملية تنظيم تحصيل الزكاة و صرفها مهمة أصلية من مهام وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف يدل على ذلك :

- الدستور لاسيما المادة الثانية منه و التي تنص على أن « الإسلام دين الدولة ».
- المرسوم التنفيذي رقم 99/89 المؤرخ في 23 ذي القعدة 1409 هـ الموافق لـ 27 جويلية 1989 م المحدد لصلاحيات مدير الشؤون الدينية لاسيما المادة العاشرة و المادة الرابعة عشر منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 81/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 23 مارس 1991 م المتضمن بناء المسجد و تنظيمه و تسييره و تحديد وظيفته لاسيما المادة 22 منه.

[1] -مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية غارداية.

[2] – سورة التوبة، الآية 60 .

- المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 7 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 23 مارس 1991 م المتضمن إحداث مؤسسة المسجد لاسيما البند "د" من المادة 5 منه.
- المرسوم التنفيذي رقم 146 المؤرخ في 5 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 28 جويلية 2000 م المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف.
- القرار المؤرخ في 25 محرم 1425 هـ الموافق لـ : 17 مارس 2004 م المتضمن أحداث لجنة الزكاة.
- القرار المؤرخ في أول صفر 1425 هـ الموافق لـ: 22 مارس 2004 م المتضمن إنشاء لجنة الولائية لصندوق الزكاة[1].

المطلب الثاني: ملامح و أهداف صندوق الزكاة في الجزائر.

1- ملامح صندوق الزكاة:

- يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و تحت رقابتها.
- تتوفر الأموال فيه على حسب عدد المزكين و تختلف من عام إلى آخر و من ولاية إلى أخرى.
- توزع أموال الصندوق على الأصناف الثمانية المذكورة في القران الكريم.
- حصر و تحديد الأموال و حساب مقدار النصاب و الزكاة الواجب إخراجها.
- الإفصاح عن موارد الزكاة و مصارفها من قوائم.
- لا تصرف الزكاة إلا من خلال محضر ينجزه المكتب الولائية يشمل أئمة اسمية للمستخدمين تضبط من طرف اللجان الاستشارية القاعدية و الولائية.
- يتضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي الأموال التي تجمع في الولاية توزع في الولاية نفسها و الاستثمار لهذه الأموال يكون محليا أيضا[2].

[1] -أحمد شرماط، عمر سلامات، تقييم تجربة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة عمار ثليجي الاغواط الجزائر 2005، ص 46.

[2] – مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية غارداية.

2- أهداف صندوق الزكاة:

يهدف صندوق الزكاة لتحقيق عدة مقاصد نذكر منها:

- محاولة التخفيف و تقليص نسبة الفقر و البطالة.
- تقليص الفوارق الاجتماعية.
- تنشيط و زيادة حجم الاستثمارات عن طريق الاستفادة من أموال الزكاة.
- من خلال الوصول إلى الأهداف السابقة و تحقيقها يكون هناك تنمية مستمرة من خلال توفر متطلباتها[1].

المطلب الثالث: مهام و فوائد هيئة صندوق الزكاة في الجزائر

1- **المهام:** تقوم هيئة صندوق الزكاة بالأعمال المحددة في نظامها الداخلي و تتمثل في :

- إحصاء المزكين و التعرف عليهم.
- إحصاء المستحقين و دراسة ملفاتهم وضعياتهم.
- القيام بعملية التحسين و الحث و التوجيه و الإرشاد.
- تنظيم تحصيل و جمع الزكاة.
- تنظيم توزيع الزكاة.
- المصادقة على ملفات الراغبين في الاستفادة من الاستثمار.
- تقديم الملاحظات و الاقتراحات المفيدة.

2- الفوائد:

- ضمان حق الفقير من مال الغني.
- حفظ كرامة الفقير بأن يأخذ حقه عن طريق ذي سلطان.
- راحة الفقير من عناء البحث و الوصية و الإلحاح ... الخ.
- استفادة جميع المحتاجين من الزكاة.
- راحة الغني بوجود من يكفيه عناء البحث عن المستحق و تحديد الأنصبة و المقادير.
- اطمئنان الغني ببراءة ذمته و قبول صدقته بعدم المن على الفقير.

[1] - أحمد شرماط، عمر سلامات ،نفس المرجع السابق.ص46

- ضمان التوزيع العادل لأموال الزكاة.
- استفادة المزكين بفضل عملية التحسين من طرف هيئة الزكاة.
- وجود هيئة خيرية تتكفل بانشغالات المحتاجين في كل وقت أمر له مميزاته و ايجابياته.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق الاستثمار.
- استفادة المناطق الضعيفة من المناطق المجاورة.
- فتح باب التضامن بين أبناء الأمة على مستوى الوطن.
- إعطاء مكانة للمسجد و دور التعليم الديني من خلال وجودها في هذه الهيئة.
- إن هذه الهيئة ستكون مرجعا لبعض المؤسسات في كثير من الأحوال و الأوقات.
- تمكين الراعي من القيام بواجبه في هذا المجال.
- تحقيق معنى الراعي و الرعية[1].

[1] أحمد شرماط، عمر سلامات مرجع سبق ذكره ص 52.

المبحث الثاني: تسير صندوق الزكاة في الجزائر.

يتم تسير صندوق الزكاة في الجزائر من طرف هيئات منظمة لسيره و هي التي تحدد الكيفية التي يتم من خلالها دفع المزكين أموالهم للصندوق و بتم مراقبة هذه الموال و دفعها لمستحقيها و هذا ما تطرقنا إليه من خلال تنظيم صندوق الزكاة كيفية دفع أموال الزكاة أدوات الرقابة.

المطلب الأول: تنظيم صندوق الزكاة في الجزائر.

يتكون صندوق الزكاة من الهياكل التالية: الهيئة المركزية الولائية للزكاة، الهيئة القاعدية للزكاة:

1- الهيئة المركزية للزكاة:

مهام الهيئة المركزية للزكاة:

- رسم و متابعة السياسة الوطنية للزكاة.
- النظر في المنازعات.

التنظيم و يشمل : النظام الداخلي، الاستثمارات، إنشاء الهيئات الولائية، إنشاء بطاقية وطنية خاصة بالزكاة.

- وضع الضوابط المتعلقة بجمع و توزيع الزكاة.
- وضع البرامج الوطني للاتصال.
- البحث و التدريب.
- الرقابة الشرعية.

كما تتكون الهيئة المركزية للزكاة من مجلس الأعلى لهيئة الزكاة وأربعة لجان للمجلس الأعلى و مكتب إداري (المسير).

2- الهيئة الولائية للزكاة:

قرار مؤرخ في أول صفر عام 1425 الموافق لـ 22 مارس 2004 م يتضمن إنشاء اللجنة الولائية لصندوق الزكاة.

مهام الهيئة الولائية للزكاة:

- إنشاء اللجان القاعدية و التنسيق بينها؛
- إنشاء بطاقية ولائية للمستحقين و المركزيين؛
- ضمان تجانس العمل؛

- تنظيم عملية التوزيع؛
- مهمة الرقابة و المتابعة؛
- مهمة التوجيه؛
- مهمة النظر بالصرف.

كما تتكون الهيئة الولائية للزكاة من : المكتب التنفيذي و هيئة المداولات و التي تتكون بدورها من لجان و هم : لجنة التنظيم، لجنة المتابعة و المراقبة و المنازعات، لجنة التوجيه و الإعلام، لجنة التوزيع و التحصيل.

3- الهيئة القاعدية لصندوق الزكاة:

قرار مؤرخ في 3 صفر عام 1425هـ الموافق لـ 24 مارس 2004 م يتضمن إنشاء هيئة قاعدية لصندوق الزكاة.

مهام الهيئة القاعدية لصندوق الزكاة:

- الإحصاء للمزكين و المستحقين.
- التوجيه و الإرشاد.
- التحصيل.
- التوزيع.
- المتابعة.
- التحسيس.

كما تتكون الهيئة القاعدية للزكاة من المكتب التنفيذي و هيئة المداولات و هي بمثابة الجمعية العامة.

المطلب الثاني: طرق جمع و توزيع الزكاة.

1- **طرق جمع الزكاة:** بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمل مسيرو صندوق الزكاة على إتباع بعض الأساليب و الطرق التي تمتاز بالسهولة و البساطة للمساعدة في عملية الجباية و بهدف تعزيز ثقة المزكين.

1-1- الجمع في المساجد: تقوم تجربة جمع الزكاة في الجزائر على أساس التطوع فهي ليست إجبارية بقوة القانون* ،بل هي تطوعية من المزكين وفق رغبتهم و ثقتهم و دون تدخل أي طرف خارجي، و بغية تفعيل عملية جمع الزكاة و زيادة الحصيلة، يتم اعتماد طريقة الجمع في المساجد حيث تم تنظيم هذه الطريقة حيث تم تنظيم هذه الطريقة و ضبطها في اتضاحها للأمة أولا ثم الأشخاص ثانيا، تفاديا لأي مشاكل أو تجاوزات و تم

* يرى أغلب الفقهاء أن س واجبات الدولة القيام بأمور حياته الزكاة جمعا وصرفا.

اعتماد هذه الطريقة على مستوى المساجد المركزية أو التي تقع وسط المدن، و لقد تم وضع مجموعة من الضوابط و الإجراءات التي يجب احترامها و الالتزام بها أثناء القيام بعملية الجمع[1] تشمل هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- الإجراءات التنظيمية:

تتمثل هذه الإجراءات في الخطوات التحضيرية التي تسبق عملية الجمع داخل المساجد و هي تتمثل في:

- يجب وضع الملصقات الخاصة بحملة الزكاة للسنة المعنية على كل الصناديق الموضوعة داخل المساجد و المخصصة لعملية الجمع.
- يجب أن يكون كل صندوق مقفل بقفلين أحدهما مخصص لإمام المسجد و الأخر لأحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد.
- يتم تخصيص صندوق داخل مقصورة الإمام للأشخاص الذين يحبذون أخذ القسائم عن الأموال التي يدفعها لصالح الصندوق.
- يعمل الإمام على إعلام المصلين بأهمية الزكاة و يرغبهم في دفعها لصالح الصندوق و يوضع لهم أهم الإجراءات المعتمدة في عملية الجمع داخل المساجد.

تعمل اللجان المسجدية على مساعدة الإمام في عملية جمع الزكاة و مراقبة هذه العملية و المحافظة على الأموال.

ب- ضوابط عملية الجمع:

نقصد بضوابط عملية الجمع الإجراءات العملية المعتمدة في عملية الجمع و التي يلتزم الإمام بها عند القيام بعملية الجمع بهدف المحافظة على الأموال وتتمثل هذه الضوابط في :

- يتم اعتماد دفتر المحاضر الأسبوعي الذي يتم فيه التسجيل كل ما تم جمعه بواسطة الصناديق، هذه الدفاتر يجب أن تكون مرفقة و مؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية.
- بالإضافة إلى دفاتر المحاضر تحصيل الزكاة يتم اعتماد دفتر قسائم تحصيل الزكاة للأشخاص الذين يرغبون في الحصول على قسائم تثبت دفعهم الزكاة لصالح الصندوق. هذه الدفاتر تكون مرقمة و مؤشر عليها من طرف المديرية الولائية للشؤون الدينية و هي تحتوي على قسائم مرقمة، و كل قسيمة يوجد فيها جزء مخصص لإدارة الصندوق يتم الاحتفاظ به من اجل المراجعة و الجزء الأخر يعطي للمركزي عند دفعه للزكاة.

[1] - صالح صالحي ،مجلة رسالة المسجد، سنة2004، ص06.

- عند نهاية كل أسبوع يجمع الإمام اللجنة المشرفة على العملية، و يتم فتح الصندوق إمامها من طرف الإمام و أحد كبار المزكين أو رئيس لجنة المسجد، و يتم حساب المبلغ أمامها ليتم تحرير محضر يحتوي على البيانات التالية:
  - تاريخ المحضر و رقمه.
  - الأعضاء المجتمعين إمضاءاتهم.
  - الغائبون من أعضاء اللجنة.
  - المبلغ المحصل بالأرقام و الحروف.
  - ملاحظات إن وجدت.
  - إمضاء الإمام و رئيس لجنة المسجد أو أحد كبار المزكين و يتم تحرير قسيمة بالمبلغ الإجمالي المجموع في الصندوق.

بالنسبة للأشخاص الذين يحبذون أخذ القسائم فإنه يتم إتباع الخطوات التالية:

- يتم احتساب المبلغ المدفوع من طرف المزكي أمامه.
- يتم إعطاء قسيمة مدون عليها اسمه أو عبارة مزكي و المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف و ختم المسجد و إمضاء المزكي و تاريخ دفع الزكاة.
- الجزء الثاني من القسيمة يبقى محفوظا في الدفتر و مدون عليه المبلغ المدفوع و إمضاء المزكي و تاريخ دفع الزكاة.
- في نهاية كل شهر يأخذ إمام المسجد دفتر المحاضر و دفتر القسائم الى المديرية الولائية للشؤون الدينية و هذا من اجل إعداد التقارير اللازمة و الإحصائيات الخاصة بعملية الجمع.
- بالنسبة لزكاة الفطر فإنه يتم تأسيس لجنة خاصة بها في كل مسجد تنتهي مهمتها بانتهاء العملية، و تتشكل هذه اللجنة من إمام المسجد و ثلاث مزكين و ثلاث من لديه دراية بأحوال المستحقين، و يتم إتباع الاجراءات التنظيمية و العملية السابقة الذكر ماعدا أن الزكاة الفطر يكون محضرها يومي و خصص لها دفتر محاضر خاص موقع و مؤشر عليه من طرف المديرية الولائية[1].

❖ **مزايا و عيوب هذه الطريقة:** رغم أن صندوق الزكاة الجزائري يعتمد كثيرا على هذه الطريقة حيث تعتمد عليها حصيلة الزكاة الكلية إلا أنها تمتاز بمجموعة من الايجابيات و السلبيات نذكر منها:

[1] حكيم نشاد، رسالة حول صندوق الزكاة الجزائري،ص .53.

أ– المزايا:

- ✓ استخدام المساجد في عملية التحصيل تكسب ثقة المواطنين و تساهم في زيادة تحصيل الكلية أكثر قربة من أفراد المجتمع.
- ✓ إن اعتماد دفاتر المحاضر و دفاتر القسائم لتوثيق المبالغ المحصلة يساعد في عملية الرقابة و المحافظة على أموال الزكاة.
- ✓ الرقابة الشهرية و المراجعة الدورية للدفاتر تساعد في عملية إعداد القوائم و التقارير الإحصائية عن الزكاة.
- ✓ اعتمادا على اللجان القاعدية في عملية التحصيل تسهل عملية الجمع و الصرف كونها الأقرب من المزكين و المستحقين و أنها أعلم بمواقعهم لأكثر من غيرها.

ب– العيوب :

- ✓ إن من أبرز العيوب المسجلة و الملاحظ في عملية الخلط التي تتم بين أموال الزكاة و التبرعات و الصدقات حيث نجد أنه أثناء عملية الجمع قد يقوم بعض الأشخاص بالتبرع لصالح الصندوق أو أن أموال الصدقات يتم ضمها إلى أموال الزكاة وهذا مخالف للعهود أولا و للتعهدات المقطوعة في ورشة إنشاء صندوق الزكاة.
- ✓ غياب آلية الرقابة الفعالة على مستوى المساجد لمراقبة عملية الجمع مع وجود اختلاف في الآراء الفقهية بين الأمة.
- ✓ إن أغلب الأموال التي يتم جمعها على مستوى المساجد هي أموال نقدية و بالتالي غياب زكاة الأموال العينية (مثل الحبوب) و هذا راجع إلى إهمال هذا النوع من الأوعية و عدم توفير أماكن خاصة به.
- ✓ معظم الأوراق المستعملة في إثبات الزكاة المحصلة غير مؤشر عليها من طرف المديريات الولائية للشؤون الدينية كما أن بعض المساجد لا توجد فيها دفاتر المحاضر أو دفاتر القسائم بل نجد مجرد أوراق مخصصة لإثبات الزكاة المحصلة.
- ✓ عدم مطابقة الطرح النظري الجمع مع ما هو واقع على مستوى المساجد حيث نجد غياب بعض مثل اللجان المسجدية أو كبار المزكين أو حتى غياب الأوراق و الدفاتر المتعلقة بعملية الجمع.[1]

[1] حكيم نشاد، مرجع سابق،ص .54

1-2- الجمع عن طريق المراكز البريدية:

بغية تنويع أساليب جمع الزكاة و تسهيلا للأشخاص الراغبين في دفع زكاتهم لصالح الصندوق وكسب ثقة هذه الفئة تم اعتماد أسلوب الجمع عن طريق المراكز البريدية باستعمال:

أ- **الحوالات البريدية:** يمكن للمزكي أن يستعمل الحوالة البريدية أو ما أطلق عليها اسم حوالة الزكاة " Zakat Mondât" فيها رقم الحساب الولائي الموجود لدى مكاتب البريد المنتشرة عبر التراب الوطني و هي تشمل على بيانات المتعلقة بالمزكي و المبلغ الذي قام بدفعه.

ب- **الصكوك:** تتم هذه العملية كذلك عبر المراكز البريدية حيث تدفع الزكاة من طرف المزكي بواسطة الصكوك و التي يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها بالإضافة إلى كتابة المبلغ المدفوع بالأرقام و الحروف.

كما يمكن اللجوء إلى البنوك لأخذ منها صك بنكي تضع عليه حساب صندوق الزكاة الولائي و يتولى البنك إيصال الصك البريدي.

كما تم اعتماد إمكانية دفع الزكاة عن طريق حساب بنك البركة و هذا بالاتفاق مع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، أما بالنسبة للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج فإنه بإمكانها دفع زكاة أموالها عن طريق تحويلها إلى حساب الصندوق الوطني (رقم 10-4780) بواسطة حوالة دولية أو غيرها من وسائل الدفع المعروفة مع كتابة اسم المزكي و مبلغ الزكاة المدفوع بالأرقام و الحروف و هذا مراعاة البنوك التي حددتها الوزارة للتعامل معها في الخارج.[1]

❖ **مزايا و عيوب الطريقة:**

تمتاز هذه الطريقة بمجموع من المزايا و العيوب نلخصها في النقاط التالية:

أ- المزايا:

- ✓ إن استعمال الحوالات و الصكوك يساعد كثيرا في عملية الرقابة و المراجعة و بالتالي كسب ثقة المزكين.
- ✓ استعمال أسلوب الحوالات و الصكوك يساعد المزكين الذين تكون مبالغ زكاتهم كبيرة للقيام بدفعها للصندوق.
- ✓ تساعد هذه الطريقة المزكين للمقيمين في الخارج على دفع زكاتهم لصالح الصندوق.
- ✓ تساعد هذه الطريقة في التقليل من تكاليف جباية الزكاة.

[1] - حكيم نشاد، مرجع سابق،ص55

ب– العيوب:

- ✓ إلى غاية كتابة هذه الأسطر لا يوجد في الواقع ما يعرف بحوالة الزكاة التي تعرفنا عليها سابقا عند المراكز البريدية، فلم يتم إلى حد الآن البدا في استعمال هذه الحوالة و تم الاكتفاء باستعمال الحوالة البريدية العادية و بالتالي زيادة تكاليف على المزكي.
- ✓ لأنه من المفترض أن يتم تقديم الحوالة الخاصة بالزكاة مجانا بدون مقابل.
- ✓ إن عدم استعمال حساب بريدي واحد وطني و استعمال حسابات خاصة بكل ولاية يصعب عملية المراقبة و المراجعة.

1–3 أسباب و معوقات عدم الإلزام في دفع الزكاة:

إن قيام الدولة بأمر جباية الزكاة و توزيعها على مستحقيها فيه ايجابيات كثيرة منها حفظ كرامة الفقراء المساكين كما أن للدولة المقدرة على القيام بأمر الجباية و التوزيع لما توفر عليه من أجهزة و هيئات مادية و بشرية، لكن الشيء الملاحظ أنه هناك مجموعة من المعوقات تقف عثرة في سبيل تحقيق التطبيق الإلزامي للزكاة نذكر منها:

- غياب الوازع الديني السائد في كثير من المجتمعات العربية و انتشار العلمانية و الإلحاد[1].
- التخلف الاقتصادي و عدم الاستقرار السياسي و تأثيره على المجتمع.
- تخلي الحكومة عن القيام بواجبها عن اتجاه جباية الزكاة و ترك أمرها لضمائر و أهواء الأفراد.
- تطبيق نظام الضرائب و تعود المسلمين عليه و اعتقاد كثير منهم أنها تغني عن الزكاة.
- الاعتقاد الخاطئ و الغالب لدى كثير من المسؤولين بصعوبة التطبيق الإلزامي للزكاة.
- نقص التأهيل العلمي للعنصر البشري المسئول عن تنفيذ و تطبيق الزكاة.

هذه بصفة عامة بعض المعوقات و الصعوبات و التي قد تكون مشتركة لكثير من الدول الإسلامية، أما فيما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر فإننا سجلنا مجموعة من النقائص و العيوب التي قد تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه نبررها في النقاط التالية:

- عدم وجود تنسيق بين الصندوق و الوزارات و الهيئات الحكومية للمساعدة في عملية الجباية و التوزيع مثل البنوك و مصالح الضرائب أو الهيئات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية.

[1] حسن حسين شحاته، موجبات التطبيق الإلزامي للزكاة أهميته وأثاره، بحث مقدم في ندوة التطبيق المعفرة للزكاة ينتنظيم جامعة الأزهر، ومركز صالح كامل لاقتصاد لإسلام أيام 14_16ديدسبر 1998 .

- اختلاط عمل الهيئات و المشرفون على تسيير الصندوق لدى الوزارات و الهيئات الولائية حيث نجد أن نفس الأشخاص الذين يشرفون على تسيير الصندوق يشغلون في وظائف أخرى تابعة للوزارة.
- عدم استعمال الأساليب الحديثة من أجهزة الإعلام الآلي في نشاط الصندوق اليومي حيث يتم غالبا استعمال الأساليب التقليدية خاصة في عملية الجمع و الصرف.
- الاعتماد على الأموال الباطنية دون الظاهرة ونقصد بالأموال الباطنة الذهب و الفضة و النقود بينما الأموال الظاهرة هي الثمار و الزروع و الأغنام و الركاز و الشيء الملاحظ أن الصندوق أهمل هذا النوع من الأموال مع العلم أنه قد تشكل نسبة أكبر من غيرها.

2- طرق توزيع الزكاة:

إن عملية توزيع أموال الزكاة في صندوق الزكاة الجزائري تتم وفقا لما جاءت به التعليمة الوزارية و المستندة الى اجتهادات بعض الفقهاء فيما يتعلق بعملية الاستثمار، أما عن طريق توزيع هذه الأموال فإنها تتم كما يلي[1]:

2-1 المستفيدون من أموال الزكاة مباشرة:

حددت التعليمة الوزارية أهم الأصناف المستفيدة من أموال الزكاة حيث نص المنشور الوزاري رقم 2004/139 المتضمن عملية التوزيع الأولى لحصيلة الزكاة لموسم 1425 هـ/2004م، حيث جاء في هذه التعليمة ما نصه: " تصرف الأموال المحصلة من زكاة موسم 1425 هـ الموافق لـ2004 م في مرحلتها الأولية وفق ما يلي : 50٪ أي (4/8) من الحصيلة توجه للفقراء و المساكين، 12.5٪ أي (1/8) الحصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة، 37.5٪ أي (3/8) من الحصيلة توجه لتنمية حصيلة الزكاة " أي توجه إلى الاستثمار و بالتالي فإنه يتم توزيع الزكاة إلى فئة الفقراء و المساكين كما يلي:

أ- توزيع زكاة المال:

يتم توزيع الزكاة إلى هذه الفئة عن طريق ملء استمارة طلب الزكاة التي يمكن الحصول عليها من اللجنة المسجدية أو إمام المسجد بعد استظهار بطاقة التعريف الوطنية أو الدفتر العائلي و لا تسلم إلا لرب العائلة، و كل طلب يوزع يسجل في اسم أخذه و عنوانه و رقم بطاقته على جدول توزيع الطلبات و يعطى الطلب رقما تسلسليا، و يعد ملء وثيقة الطلب من طرف رب العائلة يقوم بتسليمها للجنة المسجدية أو الإمام على أن يسجل في نفس جدول توزيع الطلبات بتاريخ استلام الطلب مع الإمضاء، بعدها تصنف هذه الطلبات و ترتب في جدول يدعى جدول الطلبات، بعدها تقوم اللجان القاعدية للزكاة بدراسة هذه الملفات و تصنيفها و ترتيب الطلبات حسب

[1] حكيم نشاد،مرجع سابق ذكره ،ص .56

الأولوية في الاستحقاق، بعدها ترسل اللجنة إشعارات القبول الابتدائي للطلبات، ثم تعقد اجتماعا ثانيا و تؤكد أو ترفض الطلبات المقبولة في الاجتماع الأول، بعدها ترسل الملفات المقبولة إلى نظارة الشؤون الدينية للولاية (رئيس اللجنة الولائية للزكاة)، و تقوم اللجنة الولائية بدراسة القائمة المرسلة و تقوم بالمصادقة على مبلغ الزكاة المقرر دفعه لكل عائلة و هذا بناء على ما تم تحصيله في كل ولاية، مع وجوب احترام الأولوية في الاستحقاق و يتم تحرير محاضر خاض بهذا الغرض، و يتم تسجيل في كل ملف مقدم لطلب الزكاة في الخانة المخصصة للجنة الولائية الملاحظة الخاصة بقرار اللجنة و درجة الأولوية مضافا إليها المبلغ المستحق الدفع إما شهريا أو سنويا ... بعد تسلم لمحاسب النظارة الذي يقوم بمختلف الإجراءات العملية لدفع مستحقات الزكاة إما عن طريق الحسابات الجارية أو عن طريق الحوالات و هذا بالتعامل مع مصالح البريد.

بعدها ترسل كل لجنة ولائية نسخة من المحضر و جدول المستحقين بالولاية حسب دوائرهم و بلدياتهم الى:

- اللجنة الوطنية للزكاة (بوزارة الشؤون الدينية).
- اللجنة القاعدية (بالدائرة).

و ترسل اللجنة الولائية للزكاة إشعارا نهائيا بالاستحقاق باسم رب الأسرة و توضح فيه مبلغ الزكاة (سنوي، سداسي، ثلاثي، شهري)، و طريقة الدفع إما:

- عن طريق الحوالة البريدية.
- عن طريق الدفع في الحساب الجاري البريدي للمستحق و قد يتراوح المبلغ الذي يتم توزيعه ما بين 3000 دج إلى 30000 دج.

شكل رقم 02 : دور مؤسسة الزكاة في تمويل وتطوير الاستثمارات الكفائية الخاصة والعامة

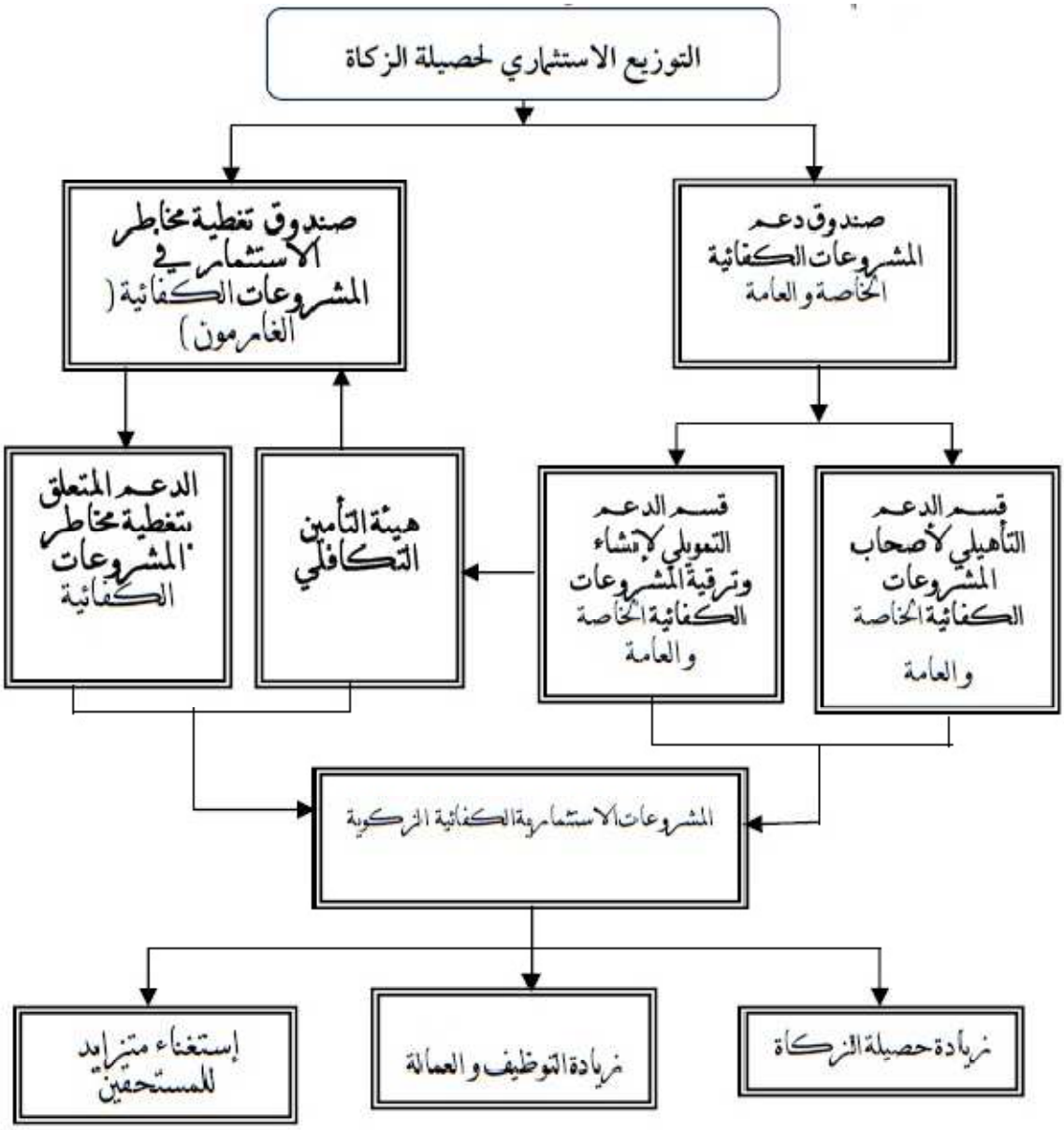

المصدر :أ.دصالح صالحي؛ تطوير الدور التمويلي والاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير و مؤسسة صندوقا لزكاة الجزائري ص8

ب– توزيع زكاة الفطر:

يتم إحصاء المستحقين لزكاة الفطر و هذا بالاستعانة بـ:

- قوائم المستحقين لزكاة العادية.
- قوائم المستفيدين من زكاة الفطر للعام الماضي.
- قوائم مصلحة الشؤون الاجتماعية بالبلدية.

ثم مراجعة هذه القوائم بالتنسيق مع لجان الأحياء و المواطنين الذين لديهم دراية بالمحتاجين و كل مستفيد يملأ استمارة خاصة ملحقة بهذه الوثيقة، ثم يتم ترتيب هذه القوائم حسب درجة حاجة من الأشد إلى الأدنى و يؤخذ عدد الأولاد بعين الاعتبار و بهدف تفادي الازدواج في الطلبات من الأفضل بالتنسيق بين مساجد المنطقة، ثم يتم دراسة هذه الطلبات مرة واحدة في بداية الأسبوع الأخير من شهر رمضان، ويتم وضع المبالغ الموزعة في أظرفة مغلقة عليها اسم و عنوان المستفيد ويتم تسليم هذه الأظرفة يدا بيد للمستفيد و في الأخير يتم تحرير محضر إجمالي لتوزيع زكاة الفطر حسب النموذج المرفق و في هذه الوثيقة، بعدها تسلم نسخة من المحضر إلى الإمام المعتمد ليحولها بدوره إلى مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف[1].

❖ **مزايا و عيوب هذا التوزيع:** تمتاز هذه الطريقة المتبعة في عملية توزيع بمجموعة من المزايا و العيوب تتمثل في:

أ- المزايا:

- ✓ أنها تمس و تتكفل بالفئة الأكثر احتياجا من غيرها.
- ✓ استعمال الحسابات البريدية و التحويلات يساعد في عملية توزيع و يسهل عملية الرقابة و المراجعة.
- ✓ الأخذ بمبدأ عملية الزكاة سواء تعلق الأمر بزكاة المال أو زكاة الفطر.
- ✓ التوزيع الفوري لزكاة الفطر و مباشرة بعد انتهاء عملية الجمع.
- ✓ استعمال المحاضر و الوثائق الاثباتية في عملية التوزيع بهدف المحافظة على الأموال و منع الغش أو التجاوزات.
- ✓ تخصيص نسبة 50٪ من الحصيلة الإجمالية للزكاة للفقراء و المساكين.

ب- العيوب:

- ✓ إن من أبرز العيوب التي يمكن ملاحظتها هو تخصيص استمارة طلب الزكاة لرب العائلة دون غيره و بالتالي حرمان الكثير من الفئات المحتاجة، مثل الشباب المقبل على الزواج.
- ✓ عدم شمول المصارف الزكاة الأصناف الأخرى التي تضمنتهم آية الصدقات و هم العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و الغارمين و ابن السبيل و في سبيل الله.

[1] - صالح صالحي؛ تطوير الدور التمويلي والاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير و مؤسسة صندوقا لزكاة الجزائري ص8

- ✓ تأخير عملية التوزيع و هذا فيه خلاف الشرع لأن الأصل في الزكاة التعجيل في عملية الصرف (مبدأ السنوية).
- ✓ غياب الرقابة القبلية و البعدية لعملية الجمع و التوزيع و عدم كفاية الوثائق الاثباتية و الدفاتر المحاسبية.
- ✓ تخصيص عملية إحصاء المستحقين للزكاة للجان القاعدية دون غيرها و هذا قد يحرم فئات كثيرة من الزكاة مثل سكان الأرياف و المناطق المعزولة.
- ✓ توكيل عملية التوزيع للأئمة و هذا قد يكون فيه خلط بين عمل الإمام و عملية المراقبة و التوزيع لأنه كل الأعمال تقع على عاتقه.
- ✓ غياب الزكاة العينية فيما يخص زكاة الفطر و عدم وجود مقترح بين طريقة جمعها و عملية توزيعها و كذلك زكاة المال العينية.

المطلب الثالث: استثمار و تقييم حصيلة الزكاة.

1- استثمار أموال الزكاة:

انطلاقا من الشعار الذي رفعه صندوق الزكاة الجزائري و الذي كان تحت عنوان " لا تعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا " و الذي أبدى العديد من الأساتذة و ذوي الاختصاص و العلماء تحفظا عليه قامت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بتخصيص جزء من أموال الزكاة للاستثمار قدر بـ 37.5٪ من حصيلة الإجمالية، حيث تم تخصيص 18 ولاية بهذه العملية دون غيرها كعينات و هي*[1] سيدي بلعباس، عنابة، سطيف، برج بوعريريج، الطارف، ميلة، الجزائر العاصمة، البليدة، وهران، قسنطينة، باتنة، المسيلة، البويرة، تيارت، جيجل، سعيدة، عين الدفلة، لذا قامت وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بإبرام اتفاق مع بنك البركة الجزائري ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار الزكاة، رغم أن تخصيص بنك البركة وحده بهذه العملية قد يعيق عمليات الاستثمار أو تتأخر عملية دراسة الملفات، و من أبرز العناصر التي احتوتها هذه الاتفاقية[2].

*[1]تم تطبيق هذا في الحملة الثانية، ويتم تطبيق ذلك عندما تحقق الولاية مبلغ وفوق 500 مليون سنتيم من الزكاة المجموعة.

[2] - دصالح صالحي؛ مرجع سابق،ص10

الشكل رقم 2 : تأثير الزكاة على الاستثمار

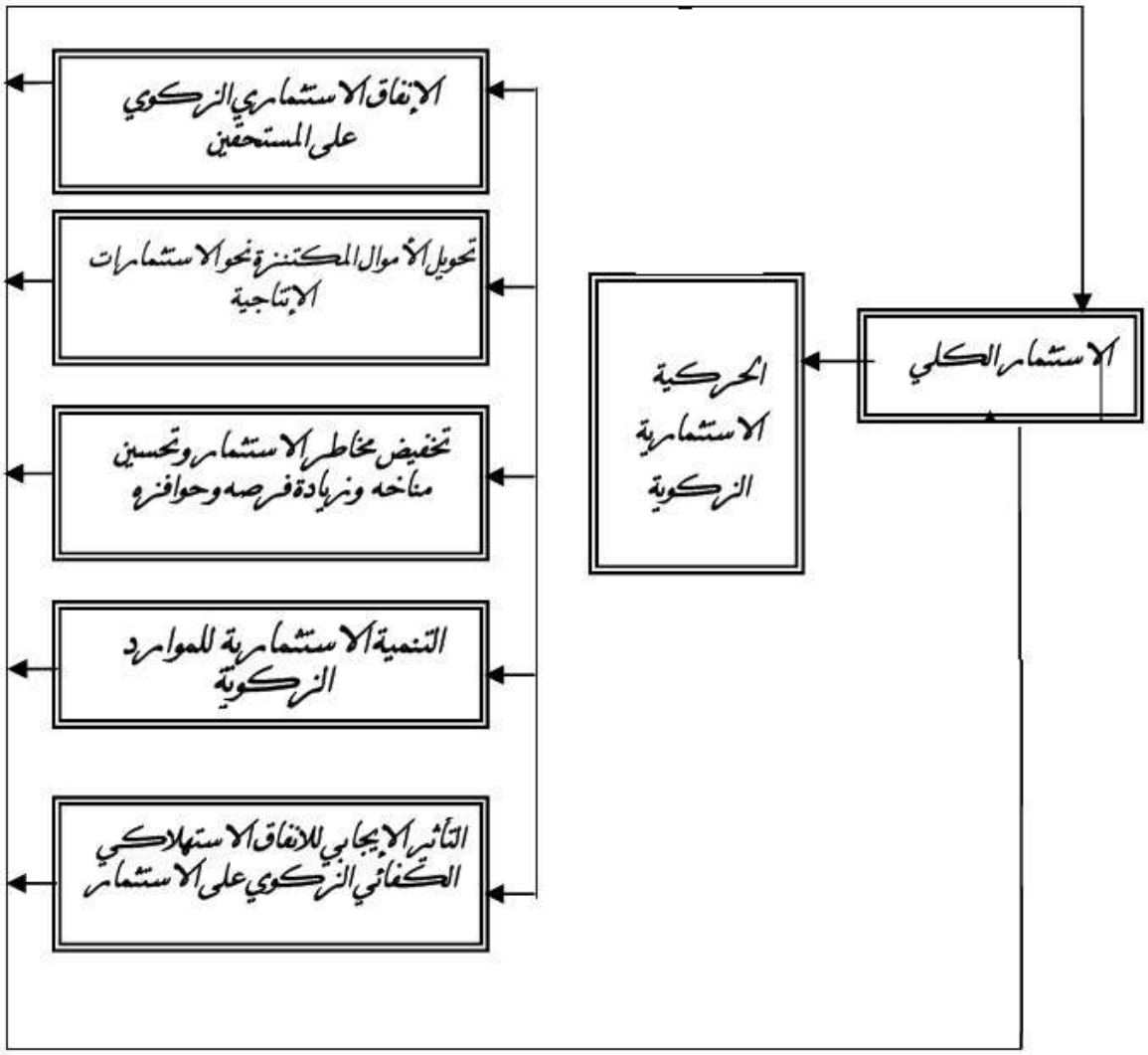

المصدر :أ.د صالح صالحي؛ مرجع سبق ذكره ص14.

أ– أنواع التمويلات المعتمدة: إن من أهم التمويلات التي اعتمدها صندوق الاستثمار أموال الزكاة تتمثل في:

- تمويل مشاريع دعم و تشغيل الشباب.
- تمويل المشاريع صندوق الوطني للتامين على البطالة.
- تمويل المشاريع المصغرة.
- تمويل مشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش.
- إنشاء شركات بين الصندوق و البنك.

ب- مراحل الحصول على التمويلات:

للحصول على هذه التمويلات يقوم الشخص المستحق للزكاة بملء استمارة يطلب فيها حق الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية التي تعمل على التحقيق من وضعية الشخص من خلال لجان المسجد ثم يتم المصادقة على هذا الطلب ليتم إرساله إلى اللجنة الولائية حيث تقوم هذه الأخيرة بترتيبات الطلبات حسب الأولوية و الاستحقاق على أساس الأشد حاجة و المشاريع الأكثر نفعا و أكثر مردودية، بعدها يتم توجيه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين الملف اللازم وفق الإجراءات المعمول بها لدى الوكالة، و ملف آخر إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين و تكوين الملفات اللازمة، و قائمة أخرى إلى بنك البركة في إطار عملية التمويل المصغر لاستدعاء الأشخاص المستحقين و تكوين الملف اللازم للحصول على القرض، و بعد مصادقة الوكالات الأخرى يتم إرسالها إلى بنك البركة نهائيا قابلية تمويل المشروع أو رفضها و ذلك وفق المعايير المعتمدة لديه، إذا الشيء الملاحظ هنا أن بنك البركة هو صاحب القرار النهائي الخاصة بعملية منح القروض و هذا يؤدي إلى إمكانية حدوث إجحاف بعدم حصول بعض الفئات على القروض رغم أنها قد تكون في أمس الحاجة إليها من غيرها، و نلاحظ كذلك كثرة الوكالات المتدخلة في عملية الحصول على القرض.

ج- الإجراءات المتبعة لدى بنك البركة:

تختلف هذه الإجراءات بحسب النوع التمويل المعتمد و هي تتم كما يلي:

- إذا تعلق الأمر بمشروع تشغيل الشباب يقوم بنك البركة بتسليم شهادة للشباب الراغب في الحصول على التمويل تثبت أن لديه رصيد بمبلغ مساهمته الشخصية كليا أو جزئيا و قسط التأمين و تكاليف الدراسة الملف حسب الحالة، أو المبلغ اللازم في حالة تمويل المختلط بيم البنك و بين الوكالة على أساس العقد القرض الحسن بعدها يستكمل الشاب إجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشبابفي ولايته ثم يتقدم إلى بنك البركة لاستكمال إجراءات الحصول على القرض التكميلي اللازم حسب الحالة و هذا بعد الحصول على شهادة التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.
- إذا تعلق الأمر بالصندوق الوطني للتامين على البطالة (30-50 سنة) يسلم بنك البركة للشباب شهادة تثبت بأن لديه رصيد مثل ما هو في الحالة الأولى، بعدما يستكمل الشاب الإجراءات الحصول على شهادة التأهيل لدى الصندوق الوطني للتامين على البطالة و ولايته، بعدما يتقدم إلى بنك البركة استكمال إجراءات الحصول على القرض.

- إذا تعلق الأمر بالتمويل المصغر يستدعي المستحق للزكاة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها لديه بعدها يوقع المستحق عقد القرض الحسن ثم يتولى البنك التسديد المباشر الموردون أن يسلم المال نقدا للمستحق، و هذه النقطة هما فيها مخالفة صريحة لشروط الزكاة و هي أن أموال الزكاة تعطى للشخص المستحق يتصرف فيها كما يشاء.

المؤسسات الغارمة حيث يتم تقديم اقتراح من اللجنة الولائية التابعة للصندوق قائمة بأسماء المؤسسات، ثم يتم استدعاء المشرفين عليها إلى البنك لتقديم الوثائق الاثباتية حيث يحدد البنك مدى حاجتها و قابليتها للانتعاش و يتم تغطية ديونها كليا او جزئيا على سبيل القرض الحسن و لا يتم تسليم المال نقدا و إنما يكون ذلك في شكل فواتير أو غيرها حسب تقديرات البنك، و هذه الإجراءات فيها كثير من الإجحاف و قد تعيق عملية منح المؤسسات أموال الزكاة أو عدم إقدام هذه المؤسسات على طلب الاستفادة من أموال الزكاة نظرا لكثرة الإجراءات المتبعة و بالتالي عدم تحقيق الهدف الأساسي للزكاة و هو إعانة المحتاجين و دفع الغبن عن الغارمين.

إذن الشيء الملاحظ من هذه الإجراءات هو إنها قد تعيق عملية استخدام الأمثل لأموال الزكاة، خاصة و أن القرار النهائي لعملية منح القرض الحسن يرجع الى بنك البركة وفق معايير محددة هذه المعايير قد تكون صعبة التحقيق او أنها لا تلم باحتياجات و أحوال المستحقين للزكاة لذلك لا بد من ان يكون القرار النهائي فيها يتعلق بمنح المساعدات و القروض راجعة الى صندوق و من خلال لجنة يتم إنشاءها و مخصصة لهذا الغرض.[1]

❖ **مزايا و عيوب هذه الطريقة:**

رغم الجدل الكثير الذي أثير و مازال يثار حول عمليه الاستثمار لأموال الزكاة إلا أنها تتميز بمجموعة من المزايا و العيوب إذا تم استعمال الصدقات و التبرعات لهذا الغرض نذكرها فيما يلي:

أ- المزايا:

✓ من ابرز هذه المزايا إذا تم التقيد بالضوابط و الشروط التي نص عليها الفقهاء الذين يرون جواز استثمار أموال الزكاة ففي توفير مناصب عمل دائمة للأفراد الذين قاموا بعملية الاستثمار.

✓ المساهمة في زيادة الإنتاج عن طريق المشاريع المنجزة بواسطة هذه الطريقة.

ب- العيوب: هناك العديد من العيوب أثارتها عملية الاستثمار الزكاة من أبرزها:

✓ مخالفتها للشرع لأن الأصل في الزكاة هو تمليك المستحقين و هذه الطريقة تنص على منح القروض.

[1] - حكيم نشاد ، مرجع سابق، 58.

- ✓ كذلك عدم صرف الزكاة لوقتها بل تتأخر عملية الصرف أحيانا شهورا أو سنة أو أكثر من سنة و بالتالي مخالفة مبدأ السنوية.
- ✓ تخصيص نسبة كبيرة من حصيلة الزكاة للاستثمار حيث كان من الأفضل تخصيص هذه الحصيلة في فئة الفقراء و المساكين و تصرف لهم مباشرة و نهائيا لأن هذه الفئة هي أكثر احتياجا من غيرها.
- ✓ إن تخصيص بنك البركة وحده بعملية الإشراف على عملية الاستثمار قد يؤدي الى حرمان عدد كبير من الأفراد و عدم حصولهم على أموال الزكاة خاصة و ان البنك سلطة قبول أو رفض المشاريع أو الأفراد المستحقين للزكاة.
- ✓ غياب النتائج المتعلقة حول هذه العملية و أهم النجاحات التي حققها.
- ✓ غياب الرقابة المستمرة على هذه المشاريع و الأموال الممنوحة في إطار هذه العملية.

-الأموال الموجهة لمصاريف الصندوق:

حسب المرسوم الوزاري السابق تم تخصيص حولي 12.5٪ من حصيلة الزكاة لمصاريف صندوق الزكاة، و قد تم تحديد نطاق هذه المصاريف وفق ما يلي:

- 2٪ من النسبة تحول إلى الحساب الوطني لصندوق الزكاة و هو 10-4780.
- 10.5٪ الباقية من هذه النسبة تبقى في الحسابات الولائية الخاصة بكل ولاية و يتم صرفها كما يلي:
  - 4.5٪ لمتطلبات تسيير اللجنة الولائية للصندوق.
  - 6٪ لمتطلبات تسيير اللحنة القاعدية للصندوق.

و يتم تبرير هذه النفقات بالوثائق الاثباتية و يتولى المحاسب متابعة ذلك.

إن من أبرز هذه النفقات نذكر :

- مصاريف الحملات الترويجية للصندوق و المتمثلة في الملصقات و المطويات و صناديق جمع الزكاة.
- شراء بعض مستلزمات لنشاط اللجان المتمثلة أساسا في شراء ألات الطابعة و أجهزة إعلام آلي و دفاتر و لوازم مكتب ...الخ.

رغم مرور ثلاث حملات لجمع الزكاة إلا ان اغلب هذه الأموال المخصصة لتسيير الصندوق لم يتم صرفها و إن صرفت فإنه تم صرف جزء يسير منها، كما تلاحظ ان لم يتم تخصيص منح أو جزء من هذه المصاريف للأفراد العاملين على الزكاة.[1]

[1] حكيم نشاد، مرجع سابق، ص 61.

2- تقييم حصيلة الزكاة:

رغم قصر تجربة جمع الزكاة في الجزائر عن طريق الصندوق و مرور عدة حملات لعملية الجمع و كيفية الرقابة على صندوق الزكاة الجزائري من اجل التطلع الى الأفاق المستقبلية لهذا الصندوق.

2-1 تحليل حصيلة الزكاة: هناك ثلاث حملات لعملية الجمع تطرقنا إليهم في هذا المطلب تتمثل في زكاة المال و زكاة الفطر و زكاة الحبوب.

2-1-1 حصيلة الحملة الأولى : (1424هـ – 2003م):

تتضمن هذه الحصيلة زكاة المال و زكاة الفطر[1].

أ- زكاة المال: يوضح الجدول الموالي حصيلة زكاة الأموال المحصلة على مستوى ولايات الوطن.

الجدول رقم2: حصيلة الزكاة على مستوى الولايات لعام 1424 هـ بالدينار الجزائري

[1] الطيب بولحية: دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة، حالة صندوق الزكاة الجزم... الرسالة مقدمة لنيل شهادةالماجستير، ص149.

الولاية	السكان نسمة	المبلغ دج	الولاية	السكان نسمة	المبلغ دج
أدرار	311615	232973.00	قسنطينة	810914	3340704.00
الشلف	858695	975500.00	المدية	802078	127574.00
الأغواط	317125	2440000.00	مستغانم	631057	240000.00
أم البواقي	519171	725499.00	المسيلة	805519	2550496.00
باتنة	962623	3300000.00	معسكر	676192	765757.00
بجاية	856840	1200000.00	ورقلة	445619	38000.00
بسكرة	575858	11444444.00	وهران	1213839	444466.41
بشار	225546	1551934.00	البيض	168789	81567.00
البليدة	784283	4580000.00	اليزي	34108	1192267.00
البويرة	529560	6136000.00	برج بوعريريج	555402	3912148.00
تمنراست	1371175	926306.00	بومرداس	647389	269170.00
تبسة	549066	1295080.00	الطارف	352588	4001410.00
تلمسان	842053	1491381.00	تندوف	27060	28000.00
تيارت	725853	3745561.50	تسمسيلت	264240	567261.00
تيزي وز	1108708	524857.00	الوادي	504401	438645.00
الجزائر	2562428	380000.00	خنشلة	327917	1121485.00
الجلفة	797706	101972.00	سوق أهراس	367455	2106000.00
جيجل	573208	3880000.00	تيارت	506053	23093.00
سطيف	1311413	14183258.99	ميلة	674480	4383020.00
سعيدة	279526	3520000.00	عين الدفلة	660342	3670076.50
سكيكدة	786145	5180000.00	النعامة	127341	260205.00
سيدي بلعباس	525632	5571253.45	عين	327331	916117.00
عنابة	557818	10000000.00	تمونشنت	300516	661119.00
قالمة	430000	1286031.00	غرداية	642205	6516730.65
			غليزان		

المصدر: الطيب بولحية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير حول موضوع دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة– الجزائر–ص 160.

نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلة الزكاة تختلف من ولاية إلى أخرى،و لا يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى عدد السكان، فهناك ولايات تتميز بكثافة سكانية كبيرة و لكن حصيلة الزكاة بها ضعيفة جدا، و العكس،

فالجزائر العاصمة الذي يقدر عدد سكانها بـ : 2562428 نسمة (إحصائيات 1998) لم يصل التحصيل بها إلا على مبلغ 3800000.00 دج و هو مبلغ ضعيف جدا، و نفس الشيء بالنسبة لولاية وهران التي يقدر عدد سكانها بـ: 1213839 نسمة، و تم التحصيل مبلغ 4044466.91 دج، و كذلك ولاية قسنطينة حيث يقدر عدد سكانها بـ: 810914 نسمة وتم تحصيل مبلغ 3340704.00دج، ونفس القول بالنسبة لولاية مستغانم، السبب في ذلك يعود إلى عدم اقتناع هؤلاء السكان بفكرة صندوق الزكاة وبالتاليعدم تمكن المساعي الإعلامية في توضيح فكرة الصندوق واقتناع المواطنين بأهمية.

والجدول الموالي يوضح كيفية توزيع المبلغ الإجمالي لزكاة المال.

الجدول رقم 03: توزيع حصيلة زكاة المال لعام 1424هـ.

زكاة الأموال	11.81 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	21000 عائلة محتاجة
المبلغ الموزع	3000 إلى 30000دج لكل
المبلغ المرصد للاستثمار	2046 مليار سنتيم

المصدر: الطيب بولحية، مرجع سابق ص 161.

نلاحظ من الجدول أن مبلغ 11.81 مليار سنتيم (زكاة الأموال) هو مبلغ ضعيف جدا، فهذا المبلغ قد تحققه مؤسسة متوسطة كأرباح، كما أن عدد العائلات المستفيدة 21ألف عائلة يعد كذلك عددا زهيدا إذا ما قورن بعدد فقراء الجزائر الذين يقاربون نصف عدد السكان حسب تقرير الأمم المتحدة حول الفقر سنة 2001 إضافة إلى المبلغ الزهيد الموزع على كل عائلة(من 3000 إلى 30000دج) وهو ما يتعارض وشعار الحملة الإعلامية الذي يقول :

"نعطيه ليصبح مزكيا" ونفس القول ينطبق على مبلغ الاستثمار، وهذا الأخير الذي يعد سابقا لأوانه والذي ينبغي أن يكون بعد تحصل مبالغ كبيرة.

ب- زكاة الفطر:

يوضح الجدول الموالي حصيلة زكاة الفطر بصفة إجمالية

جدول رقم 04: حصيلة زكاة الفطر لسنة 1424هـ

زكاة الفطر	5.7 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	50000 عائلة
المبلغ الموزع	3000دج إلى 15000دج
عدد سكان الجزائر	32 مليون سنتيم نسمة
معدل زكاة الفطر لعام 1424هـ	70دج
أقصى حصيلة يمكن أن تبلغها زكاة الفطر (الحصيلة المثلى)	224 مليار سنتيم

المصدر:طيب بولحية، نفس المرجع السابق ص 162.

نلاحظ من الجدول أن زكاة الفطر سنة 1424هـ قد قدرت بـ5.7 مليار سنتيم استفادتمنها حوالي 50ألف عائلة بمبلغ يتراوح ما بين 3000دج إلى 15000دج، إن هذه الحصيلة ضعيفة جدا فأقصى حصيلة يمكن أن تصلها زكاة الفطر إذا أخذنا تعداد سكان الجزائر حسب إحصائيات 1998م والمقدر بـ32 مليون نسمة، ومعدل زكاة الفطر سنة 422هـ المقدر بـ70دج لكل فرد فإن أقضى حصيلة هي 224مليار سنتيم وهو مبلغ كبير جدا وبالتالي فان الحصيلة المسجلة أي 7.5 مليار سنتيم لا تمثل إلا نسبة 2.5 ٪من الحصيلة المثلى وهي حصيلة ضعيفة جدا. إن النتائج المتواضعة المحققة سواء على مستوى زكاة المال أو زكاة الفطر يعكس فشل الحملة الإعلامية المتبعة في التعريف بالصندوق وإقناع المواطن بدفع زكاة ماله للصندوق.

2-1-2 حصيلة الحملة الثانية: (1422هـ-2004م):

إن هذه الحملة كانت النتائج المحصل عليها إجمالية وليس تفصيلية وأهم هذه النتائج يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 05: حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام 1425هـ

زكاة المال		زكاة الفطر	
المبلغ الإجمالي	20 مليار سنتيم	المبلغ الإجمالي	11.5 مليار سنتيم
العائلات المستفيدة	30 ألف عائلة	العائلات المستفيدة	105 ألف عائلة
المبلغ الموزع	3000دج إلى 30000دج	المبلغ الموزع	2000دج إلى
مبلغ الاستثمار	3.54 مليار سنتيم	قيمة زكاة الفطر لعام1425هـ	70دج
عدد الولايات المستفيدةمن الاستثمار	18 ولاية	الحصيلة المثلى	224مليار سنتيم

المصدر: الطيب بولحية— نفس المرجع السابق ص 163.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن زكاة المال العام 2004م قد قدرت ئ 20مليار سنتيم، بعدما كانت11.81مليار عام 2003م، أي بزيادة قدرها 59/، كما ارتفعت عدد العائلات المستفيدة من 21ألف عائلة سنة 2003م إلى 30ألف عائلة سنة 2004م، في حين خصص مبلغ 3.54مليار سنتيم للاستثمار.

وفيما يخص زكاة الفطر كانت حصلة 2004م هي 11.5مليار سنتيم، أي بزيادة قدرها 49.5آ عما كانت عليه سنة 2003م، في حين ارتفع عدد العائلات المستفيدة من 50ألف سنة2003م إلى 105ألف سنة 2004م وهي بزيادة معتبرة، ولكن إذا قدرنا حصيلة الزكاة الفطر للسنة المذكورة بالحصيلة المثلى (أي مجموع زكاة كل أفراد الشعب الجزائري بأخذ مبلغ70دج على كل فرد)، فإن هذه الحصيلة تمثل 05آ وهي نسبة ضعيفة جدا.مما سبق نلاحظ ارتفاع حصيلة الزكاة لعام 1425هـ-2004معما كانت عليه سنة1424هـ-2003محيث انتقلت من 17.51/ مليار سنتيم إلى 31.5مليار سنتيم، وهذا بسبب زيادة المجهودات الإعلامية المبذولة من طرف القائمين على صندوق الزكاة على مستوى الوطني والمحلي.

2-1-3 حصيلة الحملة الثالثة: (1426هـ -2005م)

في هذه الحملة كانت النتائج المحققة جد معتبرة وكانت على النحو التالي[1] :

الجدول رقم 06: حصيلة زكاة المال وزكاة الفطر لعام (1426هـ -2005م)

زكاة الأموال		زكاة الفطر	
البيان	المبالغ بالأرقام	البيان	المبالغ بالأرقام
المبلغالإجمالي المجموع	37.6 مليار سنتيم	المبلغ المجموع	24.5مليار سنتيم
المبلغ المخصص للاستثمار	8.7مليار سنتيم	قيمة زكاة الفطر	70دج
عدد الولايات المعنيةبالاستثمار	23 ولاية أي إضافة 5 ولايات جديدة	الحصيلة المثلى للزكاةالفطر	224مليار سنتيم
عدد العائلات المستفيدة	54ألف عائلة	عدد العائلات المستفيدة	123ألف عائلة

المصدر: الطيب بولحية— نفس المرجع السابق ص 163.

إن الشيء الملاحظ على هذه النتائج أن حصلة الزكاة عرفت ارتفاعا محسوسا حيث انتقلت من 11مليار سنتيم في الحملة الأولى بالنسبة لزكاة المال إلى 37.6مليار سنتيم كذلك الأمر بالنسبة لزكاة الفطر وبالتالي زيادة المبالغ المخصصة للاستثمار وازدياد عدد العائلات المستفيدة ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الحملة التحسيسية التي قامت بها الوزارة على كافة المستويات لكسب ثقة المواطنين.

[1] بوجحلة محمد، محاسبة الزكاة، حالة صندوق الزكاة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال، ص109.

إذا من خلال المقارنة بين هذه النتائج نلاحظ أن صندوق الزكاة قد حقق خطوة مهمة نحو تحقيق أهدافه وهو زيادة حصيلة الزكاة المجموعة وبالتالي زيادة عدد المستفيدين لكن رغم ذلك تبقى هذه النتائج بعيدة جدا عن التوقعات المطلوب تحقيقها ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب الشفافية في عمل الصندوق وغياب وسائل الرقابة والمتابعة لنشاط الصندوق وبالتالي عدم كسب ثقة المواطنين، خاصة إذا علمنا أنه في مجال الزكاة الحبوب والثمار أن الصندوق يضع مورد هاما حيث تقدر حصيلة الزكاة مثلا لكل من القمح والشعير والتمر والعنب والزيتون لثلاث سنوات كما يلي مع أخذ نسبة زكاة القمح والشعير 10آ لأن أغلب المساحات تعتمد على الأمطار و5آ لكل من العنب والزيتون والتمر كمتوسط لأنها تسقى في الغالب بالآلات.

الجدول رقم 07: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2003م

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج (القنطار)	نسبة الزكاة	كمية الزكاة (قنطار)	سعر القنطار	المبالغ بالدينار مليار دينار
قمح	18022980	10%	1802298	1500دج	2.7
شعير	12219760	10%	1221976	1300دج	1.6
تمر	4922170	05%	246108.5	100دج	0.025
عنب	2157440	05%	107872	50دج	0.005
زيتون	1676270	05%	83813.5	50دج	0.004

المصدر: الطيب بولحية— نفس المرجع السابق .

جدول رقم 08: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار سنة 2004م

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج (القنطار)	نسبة الزكاة	كمية الزكاة (قنطار)	سعر القنطار	المبالغ مليار دينار
قمح	18161000	10%	1816100	1500دج	2.7
شعير	13148000	10%	1314800	1300دج	1.7
تمر	4425680	05%	221284	100دج	0.0022
عنب	2195000	05%	109750	50دج	0.0055
زيتون	4671267	05%	233563.35	50دج	0.012

المصدر: الطيب بولحية— نفس المرجع السابق.

جدول رقم09: حصيلة زكاة بعض الحبوب والثمار لسنة 2005م

البيان	الحصيلة الكلية للمنتج(قنطار)	نسبة الزكاة	كمية الزكاة	سعر القنطار	المبالغ مليار دينار
قمح	15687000	10%	1568700	1500دج	2.35
شعير	10328000	10%	1032800	1300دج	1.34
تمر	5163204	05%	258160	100دج	0.025
عنب	2935500	05%	146775	50دج	0.0073
زيتون	3036364	05%	151818	50دج	0.0075

المصدر: الطيب بولحية— نفس المرجع السابق .

إذا الشيء الملاحظ على هذه النتائج أن صندوق الزكاة يصبح موردا مهما إذا علمنا أن الصندوق لم يأخذ بعين الاعتبار هذا المورد ولم يوفر الأماكن اللازمة لتخزين هذه المنتجات لأن أغلب الفلاحين الجزائريين يخرجون زكاة منتجاتهم عينا بالتالي فان أغلب الفلاحين لا يدفعون زكاة محاصيلهم للصندوق لعدم وجود أماكن خاصة للتخزين.

2-2 أدوات الرقابة في صندوق الزكاة:

بهدف تعزيز ثقة المواطنين بصفة عامة والأفراد المزكين بصفة خاصة قام صندوق الزكاة بوضع مجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الزكاة ومنعا للغش و التلاعبات ومن أبرز هذه الأدوات التي اعتمد عليها الصندوق نجد:

- لكل مواطن ولكل هيئة الحق في الإطلاع على مجموع الإيرادات المتأتية من جمع الزكاة والطرق المتبع في عملية التوزيع ويتم ذلك من خلال:
  - ✓ التقارير التفصيلية التي تنشر عبر وسائل الإعلام.
  - ✓ وضع القوائم التفصيلية تحت صرف أي هيئة أو جمعية للإطلاع عليها وعلى قنوات صرف الأموال.
  - ✓ نشر الإحصائيات المتعلقة بالزكاة بالتحصيل على موقع وزارة الشؤون الدينية عبر شبكة الانترنيت.
  - ✓ اعتماد نشرية صندوق الزكاة كأداة إعلامية تكون في متناول كل الجهات والأفراد.
- لابد على المزكي أن يساعد الجهاز الإداري للصندوق في عملية الرقابة على عملية الجمع الزكاة وذلك بإرسال القسائم أو نسخا منها إلى لجان المداولات المختلفة الموجودة على كل المستويات.
- الرقابة المستمرة والدورية للدفاتر والمحاضر المتعلقة بتسجيل واثبات الزكاة .خاصة دفاتر المساجد.

- استعمال الحسابات البريدية والصكوك في عملية الجمع الزكاة تسهل عملية الرقابة ومراجعة الأموال الزكاة.
- عدم تقديم الأموال نقدا للمستفيدين من القرض الحسن واستعمال هذا الأسلوب كأداة مساعدة للحفاظ على الأموال من الضياع.

ولكن بالرغم من كل هذه الأدوات تضل الرقابة على مستوى الصندوق غير كافية وناقصة، خاصة مع غياب الرقابة الخارجية.

2-3 أفاق مستقبلية لصندوق الزكاة في الجزائر:

لعل من أهم الأفاق المستقبلية كصندوق الزكاة الجزائري ووضع قانون الزكاة فهناك مشروع تسعى إليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ويقضي بتقنين الزكاة إقتداء ببعض الدول العربية الإسلامية، والتي حققت نجاحات هامة في هذا المجال، وكذا إقامة هيئة الزكاة القائمة بذاتها في الجزائر، أما فيما يخص الضرائب فإنه من أفاق المشروع إحداث تكامل بين مؤسسات الضرائب ومؤسسة الزكاة بإعفاء التجار الذين يدفعون الزكاة من الرسوم الضريبية، كما يسعى الصدوق الجزائري إلى عقد اتفاقيات مع كل الاتحادات المهنية المتواجدة على التراب الوطني للمساهمة في تدعيم أداء الصندوق كالإتحاد العام للمقاولين الجزائريين الخواص منهم والعموميين والإتحاد العام للمقاولين ومؤسسة (SIM)، وهذا لاستهداف طبقة المزكين الكبار وكذا استقطاب جزء من زكاة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وبالتالي زيادة موارد الصندوق للوصول إلى دولة لا يعيش فيها أي محتاج أو فقير، ومن خلال التوزيع الاستثماري الذي يساهم في توجيه أموال الزكاة إلى نشاطات في التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، من خلال مؤسسات صغيرة لخلق الإنتاج دائم ومستمر، وبالتالي وضع حد لكل من الفقر والبطالة في بلادنا.

خلاصة :

في نهاية هذا الفصل علينا أن نذكر بأهمية صندوق الزكاة في الجزائر رغم بساطتها وبساطة هيكلها وصر فترة انطلاقها إلا أنها حققت بعض النتائج المطمئنة والمشجعة رغم الوسائل المادية والتقنية ونقص في الإطارات والكفاءات في مجال الزكاة، ومن أبرز النتائج المتوصل إليها.

حقق الصندوق قفزة نوعية في مجال المبالغ المحطة من الزكاة حيث زادت مجموع المبالغ ١المحطة عن الضعف ومن سنة إلى أخرى.

الإجراءات المتبعة في عملية الجمع الزكاة غير كافية لذا يجب أن يتم تدعيم هذه الإجراءات بأساليب جديدة وطرق حديثة لزيادة موارد الصندوق خاصة فيما يتعلق بالدفاتر والسجلات المساعدة في عملية الرقابة.

تضافر الجهود البحثية الأكاديمية في مختلف المجالات لضمان تطوير والرقي للخدمات التي يقدمها صندوق الزكاة الجزائري.

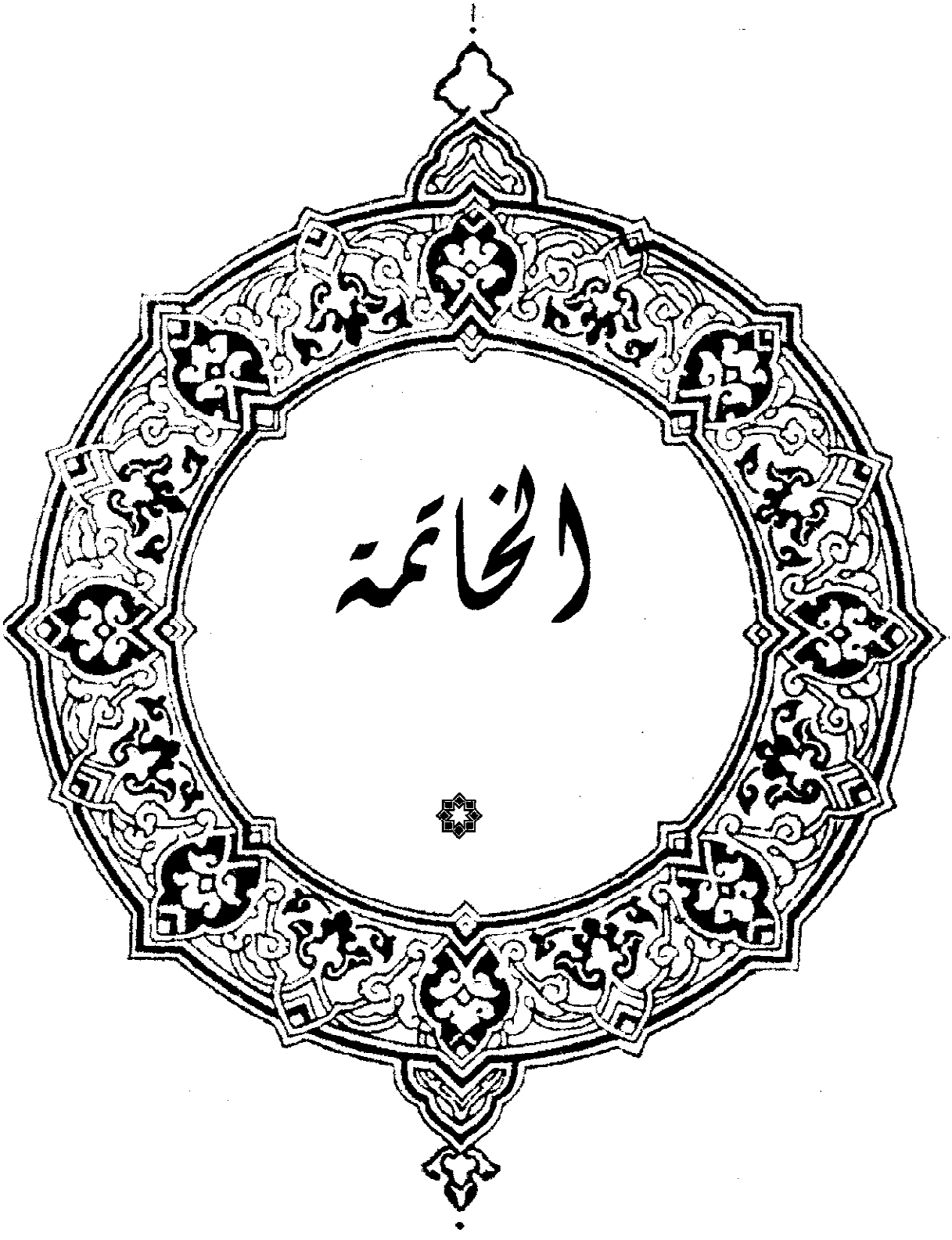
الخاتمة

الخاتمة:

و في الأخير اختتمنا بحثنا هذا بجملة من النتائج و التوصيات، فمن بين ما خلصنا إليه نجد:

- لنا القول بعد المقارنة بين الزكاة و الضريبة ان الزكاة ليست ضريبة، و مدلولها الوضعي بمعنييه القديم و الحديث لا يتناول مدلول الزكاة.
- هناك عدة سياسات إصلاحية هدفها الأساسي التنمية، و هي تتماشى مع مبادئ و مميزات المجتمعات التي أنشأته، فالجزائر تعتبر من بين الدول التي تبنت سياسات إصلاحية اقتصادية عبر مراحل مختلفة و التي لم تؤتي بنتائج انعكست في الواقع بتنمية ترقى ببلادنا لتجعلها في مصف الدول المتقدمة.
- إن الأخذ بما هو نافع من السياسات الإصلاحية الذي يتوافق و يلائم مبادئ و أخلاق دولنا الإسلامية يعطي نتائج أفضل، خاصة إذا كان مقرونا بأفكار سليمة و وسائل عملية من إنتاجنا نابعة من منهج إسلامي لا تشوبه العيوب لأنه الأفضل خصوصا إذا كان التطبيق محكما.
- للزكاة دور فعال و مهم لا يمكن تجاهله أو إهماله في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي، فيمكنها من التغيير و الاصلاح للوصول إلى الأهداف المرجوة و بالتالي التنمية و التطوير.
- تبنت الجزائر من سنوات مشروع صندوق الزكاة الذي هو في طور النمو و الخضوع للتحسينات التي يمكنه من زيادة الفعالية و القيام بأدواره و التوسع و التنويع فيها، فعلى الرغم من نتائجه غير الكافية إلا أنه يبقى خطوة إيجابية.

على ما تقدم تمكن المساهمة بجملة من التوصيات أهمها:

- ✓ فصل صندوق الزكاة عن وصاية وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و ذلك عن طريق إحداث مؤسسة مستقلة في قراراتها " القرارات السياسية "، تمتلك حساب عمومي تمكن لمن شاء الاطلاع عليه عبر

الانترنت، و كذا على مسار الأموال التي صرفت ضمانا للشفافية في تسيير الأموال، و تمول المؤسسة من طرف الدولة في البداية حتى لا يثقل كاهل المؤسسة في سنواتها الأولى، و بذلك تتمكن من الانطلاق بطريقة صحيحة حتى تتمكن من عرض الوجه الحقيقي لها و أهدافها السامية، لكي تتمكن في الأخير من أن تحل محل وزارة التضامن.

- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الإسلامية الرائدة في هذا المجال.
- ✓ الأخذ بالمستوى العلمي لأعضاء الإدارة العليا للمؤسسة بعين الاعتبار.
- ✓ تشجيع التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لتكوين الاطارات الجامعية في التخصص و فتح المجال أمام الباحثين.
- ✓ الحرص على تعزيز ثقة الأفراد بصندوق الزكاة من خلال التوعية و الاعلام بهذا المجال.
- ✓ إعطاء الأولوية و الاهتمام اكثر من الدولة للزكاة لكون هذه الأخيرة مصدرا تمويلها هاما للدولة فيمكنها من ان تحل محل مؤسسة الضمان الاجتماعي، دعم و تشغيل الشباب، مؤسسة التأمين، ...فهي دور مالي لا ينضب.

قائمة المراجع

I. القران الكريم :

1.مصحف القران الكريم برواية حفص عن عاصم بن عاصم أبي النجود، دار الفكر، دمشق ، الطبعة الأولى، عام 1415هـ.

II. الكتب:

1.أسعد حمود السعدون، الإصلاح الاقتصادي مفاهيم و متطلبات، ابوظبي،1995

2.شوقي أحمد الدنيا، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.

3.عبد الله جار الله، مصارف الزكاة في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت ، 1982.

4.عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، دار الإشعاع للطباعة و النشر، ط2 ، مصر،1997.

5.غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر الإسلامي، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية،2006.

6.كمال خليفة أبو زيد، دراسات نظرية و تطبيقية في محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002

7. فؤاد عبدالله عمر، حول التطبيق معاصر لفريضة الزكاة، دار السلاسل ، ط1 ، الكويت ،1984.

8. منذر قحف، اقتصاديات الزكاة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب لبنك الإسلامي للتنمية ، جدة ،1995

III. البحوث:

1. أحمد شرماط، عمر سلامات، تقييم تجربة صندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، جامعة عمار ثليجي الاغواط ،الجزائر، 2005
2. الطيب بولحية ، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة، الرسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، حالة صندوق الزكاة الجزائر.
3. بوجحلة محمد، محاسبة الزكاة، حالة صندوق الزكاة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال.
4. حكيم نشاد، بعنوان صندوق الزكاة الجزائري، رسالة تخرج. جامعة البليدة.
5. .حسن حسين شحاته، موجبات التطبيق الإلزامي للزكاة أهميته وأثاره، بحث مقدم في ندوة التطبيق المعفرة للزكاة، جامعة الأزهر، مركز صالح كامل لاقتصاد لإسلام أيام 16_14ديسمبر1998.

6. طيب لحيلح، دور مشروع الأسر في مكافحة الفقر، دراسة تطبيقية على معتمدية غرب كردفان، جامعة السودان، 2006.

7. .عبد الله طاهر، حصيلة الزكاة و تنمية المجتمع بحث مقدم في مدونة الدولة المالية ، جدة المعهد الإسلامي للبحوث، افريل 1986.

8. محمد مختار متولي، بحث بعنوان: التوازن العام و السياسات الاقتصادية الكلية في سلسلة الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد الله العزيز، مركز الإسلامي ، 1983.

IV.مجلات :

1. صالح صالحي؛مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، تطوير الدور التمويلي والاستثماري و الاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة مشروع مقترح لتطوير و مؤسسة صندوقا لزكاة الجزائري ،العدد 12لسنة2012.
2. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويلي الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) تحقيق التنمية المستدامة ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر ،جامعة البليدة، يومي 20-21 ماي 2013.
3. رسالة المسجد، العدد الثامن، السنة .2004.

V. مواقع الانترنت:

1. http://www.marwakf-dz.org

2. http//www.asharqiafourm.com